المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية
الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

الرصد الاستراتيجي

- **العراق: قضايا في الكونغرس الـ 116**

  كريستوفر بلانكارد

- **ما وراء الحدود العقيدة التوسّعية لحرس الثورة الإسلامية الإيرانية**

  كسرى عربي

- **المسار القومي التركي الأثار المترتبة على الشراكة الأميركية-التركية والجيش الأميركي**

  مؤسسة راند

- **مقاربة متكاملة: إعادة تفكير في الإرهاب العابر للحدود**

  المعهد الأميركي للسلام

- **الإنجيلي المتصهين ريتشارد غرينيل: رجل ترامب لإدارة الاستخبارات القومية**

  (خاص)

- **دوروثي شيا السفيرة الأميركية الجديدة في لبنان**

  (خاص)

العدد التاسع عشر
آذار
2020

الرصد الاستراتيجي

آذار 2020

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: آذار 2020 الموافق شعبان 1441

العدد: التاسع عشر

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظ للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

فهرس المحتويات

العراق: قضايا في الكونغرس الـ 116 5

ما وراء الحدود العقيدة التوسّعية لحرس الثورة الإسلامية الإيرانية 17

المسار القومي التركي الأثار المترتبة على الشراكة الأميركية-التركية والجيش الأميركي 25

مقاربة متكاملة: إعادة تفكير في الإرهاب العابر للحدود 45

الإنجيلي المتصهين ريتشارد غرينيل: رجل ترامب لإدارة الاستخبارات القومية 61

دوروثي شيا السفيرة الأميركية الجديدة في لبنان 67

العراق:
قضايا في الكونغرس الـ 116[1]

كريستوفر بلانكارد، خدمة أبحاث الكونغرس،
10 كانون الثاني 2020

لمحة عامة

بعد أكثر من 16 عامًا من مواجهة الصراع والعنف والمنافسة السياسية الصفرية، يكافح العراقيون لإعادة تحديد مستقبل بلادهم ويعيدون النظر في علاقاتهم مع الولايات المتحدة وإيران والأطراف الثالثة الأخرى. منذ السعي للحصول على مساعدة عسكرية دولية في عام 2014 لاستعادة الأراضي التي استولت عليها داعش، حث القادة العراقيون الجهات الدولية الفاعلة على تجنب استخدام العراق ميدان معركة لمنافسات الغرباء وحاولوا بناء علاقات إيجابية غير العلاقات الحصرية مع جيرانهم والقوى العالمية. ومع ذلك أصبح العراق مكانًا للتنافس والصراع بين الولايات المتحدة وإيران، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف تثير الآن أسئلة أساسية حول مستقبل الشراكة الأميركية - العراقية والأمن الإقليمي. قد تعتمد الإجابات الدائمة عن هذه الأسئلة على نتائج التطورات السياسية المتقلبة في العراق، حيث أجبرت الاحتجاجات الجماهيرية الحكومة على الاستقالة في أواخر عام 2019، لكن لم يتم بعد تحديد ترتيبات الانتقال والخطط الانتخابية.

---

* تعريب: نورهان عكنان

[1] Christopher M. Blanchard, “Iraq: Issues in the 116th Congress”, Congressional Research Service, January 10th, 2020
https://fas.org/sgp/crs/mideast/R45633.pdf

بعد الدولة الإسلامية: التعاون والمنافسة والفوضى

بقيت الولايات المتحدة والقوات العسكرية الدولية الأخرى في العراق في أعقاب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية عام 2017 بدعوة من الحكومة العراقية، على الرغم من مطالبة بعض العراقيين برحيلهم. وبعد أن ساعدت إيران الجهود العراقية ضد الدولة الإسلامية من 2014 إلى 2017 قامت بتنمية العلاقات المستمرة مع العديد من الجهات العراقية المعادية للولايات المتحدة، بمن في ذلك عناصر من قوات الحشد الشعبي (PMF) التي تم تجنيدها في الأصل كمتطوعين مناهضين لداعش وأصبحت معتبرة الآن بموجب القانون العراقي كأفراد أمن الدولة. وقد استخدمت إيران بعض هذه الكيانات كوكلاء لتعزيز مصالحها في العراق. وواصل عراقيون آخرون معارضة ما يعتبرونه تدخلًا إيرانيًا والتدخلات الأجنبية غير الأميركية. في هذا السياق، واجهت الإدارات العراقية المتعاقبة ضغوطًا تعويضية في جهودها لموازنة العلاقات الخارجية للعراق. أما الجهود الإصلاحية المحلية فقد ضعفت وقيّدت على نحو محكم بالاقتتال الداخلي والفساد، وخضعت لضرورات الحرب مع الدولة الإسلامية، وتم تعقيدها بمطالب الشركاء الأجانب الأقوياء المتنافسين.

أظهرت الانتخابات النيابية في العراق في أيار 2018 الوعد ببداية جديدة للبلاد بعد الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية، لكن نسبة الإقبال المنخفضة والنتيجة غير الحاسمة أدت إلى حدوث شلل. لقد نجحت الفصائل الموالية لإيران في الانتخابات، لكنها لم تحقق السيطرة. وحصل خصومهم على مستويات مؤثرة من التمثيل، لكنهم لم يقدموا قيادة موحدة أو أجندة محلية بديلة. وأنتجت أشهر من المفاوضات في عام 2018 حكومة توافقية برئاسة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، لكن افتقاره إلى التفويض السياسي الفردي واعتماده على إجماع الكتل السياسية المنقسمة يبدو أنه أضعف جهود حكومته في الإصلاح. وفي الوقت نفسه ازدادت التوترات بين الولايات المتحدة وإيران بشكل مطرد خلال هذه الفترة، حيث طبّق المسؤولون الأميركيون عقوبات أكثر تشددًا على إيران، واستخدم القادة الإيرانيون الوكلاء لتقويض الأمن الإقليمي في تحدٍّ لحملة "الضغوط الأقصى" لإدارة ترامب.

بحلول تشرين الأول 2019، تضاعف إحباط المواطنين العراقيين من الفساد المستشري والركود الاقتصادي وسوء تقديم الخدمات والتدخل الأجنبي، واندلعت حركة احتجاج جماهيرية تطالب بتغيير سياسي أساسي. ويبدو أنّ المنافسين السياسيين العراقيين والقوى الأجنبية المتنافسة نظروا إلى هذه الحركة ومطالبها إلى حد كبير بعين التناقضات وانعدام الأمن وليس بما يعنيه

الإصلاح الذي تحرّكه الاحتجاجات لمصالحهم الخاصة. ويمكن القول إن الجماعات المتحالفة مع إيران عملت على إحباط النتائج السياسية التي قد تهدد قوتها في تشكيل الأمن العراقي وترسيخ شخصيات وميليشيات موالية لإيران داخل جهاز الأمن القومي العراقي. وقد تبنّى المسؤولون الأميركيون دعوات بعض المتظاهرين للإصلاح بينما أعربوا عن قلقهم بشأن تمكين الوكلاء الإيرانيين والحذر بشأن التحالفات العراقية المستقبلية. وفي الوقت نفسه قمعت قوات الأمن العراقية والميليشيات التي تدعمها إيران بعنف الاحتجاجات، مما أسفر عن مقتل أكثر من 500 شخص، وإصابة الآلاف، وأججت القلق الداخلي والدولي المتزايد على مستقبل العراق.

المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران تتكثّف

دعمت الحكومة الإيرانية هجمات المتمردين على القوات الأميركية في العراق خلال الوجود الأميركي من عام 2003 إلى عام 2011. ومن عام 2012 حتى عام 2017 ظلت المنافسة الأميركية الإيرانية في العراق محتواة إلى حد كبير وغير عنيفة نسبيًا. ومع ذلك، ففي عامي 2018 و2019 عزا المسؤولون الأميركيون سلسلة الهجمات التصعيدية غير المباشرة على بعض المنشآت الأميركية والعراقية إلى قوات الوكيل الإيراني. في ساعات الصباح الباكر من يوم 3 كانون الثاني (بالتوقيت المحلي للعراق)، أصابت غارة جوية أميركية بالقرب من مطار بغداد الدولي موكبًا يقلّ الجنرال وقائد قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، مما أدّى إلى مقتله ومؤسس وزعيم الحشد الشعبي العراقي جمال جعفر الإبراهيمي (يشار إليه عادة باسم أبو مهدي المهندس). قوبلت العملية الأميركية بالصدمة في العراق، وأصدر رئيس الوزراء عبد المهدي والرئيس برهم صالح بيانين يدينان الضربة باعتبارها انتهاكًا للسيادة العراقية. ودعا رئيس الوزراء إلى جلسة خاصة لمجلس النواب عُقِدَت في 5 كانون الثاني وألقى كلمة أوصى فيها بأن يكتمل النصاب القانوني للمشرّعين بالتصويت لتوجيه حكومته لمطالبة جميع القوات العسكرية الأجنبية بمغادرة البلاد، وقد قاطع هذه الجلسة معظم أعضاء مجلس النواب الكرد والسنّة.

اعتمد أعضاء مجلس النواب الحاضرون بالتصويت الشفهي قرارًا برلمانيًا يوجّه الحكومة العراقية إلى:

- سحب طلبها من التحالف الدولي لمحاربة داعش بالحصول على الدعم العسكري.
- رحيل جميع القوات الأجنبية عن العراق ووضع حد لاستخدام الأراضي العراقية والمجال الجوي من قبل الجيوش الأجنبية.
- الاحتجاج على الغارات الجوية الأميركية لدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي باعتبارها انتهاكات للسيادة العراقية؛ والتحقّق من الضربات الأميركية ورفع تقرير إلى مجلس النواب في غضون سبعة أيام.

في 6 كانون الثاني التقى رئيس الوزراء عبد المهدي السفير الأميركي في العراق ماثيو تويلر وأبلغه بقرار مجلس النواب، وطلب أن تبدأ الولايات المتحدة العمل مع العراق لتنفيذ قرار مجلس النواب. وكرر مكتب رئيس الوزراء في بيان أموره رغبة العراق في تجنّب الحرب، ومقاومة الانجرار إلى الصراع بين الغرباء، والحفاظ على علاقات التعاون مع الولايات المتحدة على أساس الاحترام المتبادل. وذلك وسط تقارير لاحقة تفيد بأنّ بعض القوات العسكرية الأميركية في بغداد كانت تخطّط لإعادة الانتشار الوشيك لأسباب تتعلق بحماية القوة و"التحضير للمضي قدمًا"، وصرّح وزير الدفاع مارك إسبر قائلًا: "لم يتم اتخاذ قرار بمغادرة العراق".

في 9 كانون الثاني طلب رئيس الوزراء عبد المهدي من وزير الخارجية مايكل بومبيو "إرسال مندوبين إلى العراق لإعداد آلية لتنفيذ قرار البرلمان بشأن انسحاب القوات الأجنبية من العراق". وفي 10 كانون الثاني أصدرت وزارة الخارجية بيانًا يقول: "في هذا الوقت، سيكرّس أي وفد يتم إرساله إلى العراق لمناقشة أفضل طريقة لإعادة الالتزام بشراكتنا الاستراتيجية، وليس لمناقشة انسحاب القوات، فموقفنا هو القوة المناسبة في الشرق الأوسط".

أقرّ قادة حكومة إقليم كردستان العراق استمرار الدعم العسكري الأجنبي للعراق، لكنّهم قد يشعرون بالقلق من تحدي سلطة الحكومة المركزية إذا أصدرت بغداد أوامر بمغادرة الشركاء الأجانب. في 7 كانون الثاني، قال زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس حكومة إقليم كردستان السابق مسعود بارزاني "لا يمكننا أن نشارك في أي حروب بالوكالة".

في 8 كانون الثاني أطلقت إيران صواريخ على منشآت عسكرية عراقية تستضيف القوات الأميركية مما ألحق أضرارًا بالبنية التحتية ولكنها تجنّبت إيقاع خسائر أميركية أو عراقية. وقد وصف الرئيس برهم صالح ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ووزير الخارجية العراقي الهجمات الإيرانية بأنها انتهاكات لسيادة العراق. صرح رئيس الوزراء عبد المهدي بأن مكتبه تم إبلاغه شفهيًا بينما كانت الضربات جارية، وكرّر رغبة حكومته في تجنّب الحرب بين الغرباء داخل العراق.

الآثار المترتبة والخيارات المحتملة بالنسبة للولايات المتحدة

واجهت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة خيارات صعبة في العراق، ويبدو أن التصعيد الأميركي - الإيراني الأخير قد زاد من تعقيد الخيارات الأميركية. على الرغم من أنّ غزو عام 2003 أطاح بنظام عدائي، فقد أطلق لأكثر من عقد من الزمن تمردًا عنيفًا وإرهابًا، ما أدّى إلى انقسام العراقيين. وقد خلق هذا الوضع فرصًا لإيران لتعزيز نفوذها في العراق وفي جميع أنحاء المنطقة. منذ عام 2003، استثمرت الولايات المتحدة عسكريًا وماليًا في تحقيق الاستقرار في العراق، لكن الإدارات والمؤتمرات المتعاقبة أبدت إحباطها من نتائج الجهود الأميركية. وكانت الحكومة الأميركية قد سحبت قواتها العسكرية من العراق وفقًا للطلب الرسمي العراقي عام 2011، لكن الأوضاع الأمنية المتدهورة سرعان ما دفعت القادة العراقيين إلى المطالبة بإعادة القوات الأميركية والقوات الدولية الأخرى. ويحتوي تبادل المذكرات الدبلوماسية المقدَّمة لعودة القوات الأميركية عام 2014، وكل من مذكّرات 2014، واتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق لعام 2008 على بنود تنصّ على إشعار مدته عام واحد قبل إنهاء وجود القوات الأميركية من العراق.

منذ عام 2014 ركّزت سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق على ضمان هزيمة الدولة الإسلامية كتنظيم متمرّد عابر للحدود وتهديد إرهابي، مع إرساء الأساس لما أعربت الإدارات الأميركية المتعاقبة عن أملها في أن يكون شراكة دبلوماسية واقتصادية وأمنية طويلة الأمد مع العراقيين. قامت القوات الأميركية والقوات الأجنبية الأخرى في العراق بدعوة من الحكومة العراقية بعمليات ضد مقاتلي الدولة الإسلامية، وقدّمت المشورة والمساعدة للعمليات العراقية، ودرّبت وجهّزت قوات الأمن العراقية، بما في ذلك قوات البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان. جهود التعاون هذه قلّلت من تهديد الدولة الإسلامية، لكن الاحتياجات الأمنية

العراقية لا تزال كبيرة ولم يضع المسؤولون من كلا الجانبين المقترحات التفصيلية لتحديد ومتابعة التعاون طويل الأجل ومتابعته.

يُعدّ التعاون الأمني حجر الزاوية في العلاقات الأميركية العراقية منذ عام 2014، لكنّ القادة في كلا البلدين واجهوا ضغوطًا لإعادة النظر في قوة الدفع وشروط استمرار الشراكة الثنائية. لقد دفعت بعض الجماعات السياسية العراقية عام 2019 - بمن فيها تلك المرتبطة بإيران - إلى رفع مطلب مغادرة القوات الأميركية والقوات الأجنبية الأخرى، وشُنَّت حملة في مجلس النواب للتصويت على رحيل القوات الأميركية. ومع ذلك رفض كبار المسؤولين العراقيين هذه المطالب، مشيرين إلى الأهمية المستمرة للدعم الأجنبي لأمن العراق ورغبة الحكومة في التدريب الأمني للقوات العراقية. يبدو أنّ الاضطرابات الداخلية في العراق والصراع الأميركي الإيراني قد غيّرا وجهات نظر بعض المسؤولين العراقيين، وخلقا فرصًا جديدة للعراقيين الذين سعوا لفترة طويلة لطرد القوات الأميركية والقوات الأجنبية الأخرى.

سعت إدارة ترامب بشكل استباقي إلى تحدّي واحتواء ودحر نفوذ إيران الإقليمي، في حين حاولت ترسيخ شراكة طويلة الأمد مع حكومة العراق ودعم سيادة العراق ووحدته وأمنه واستقراره الاقتصادي. تثير الأهداف الموازية (وأحيانًا المتنافسة) العديد من الأسئلة السياسية للمسؤولين الأميركيين وأعضاء الكونغرس، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بـ :

- تركيبة الحكومة العراقية وقابليتها للعمل
- نهج القادة العراقيين تجاه الجماعات المدعومة من إيران ومستقبل قوات الميليشيات العراقية (الحشد الشعبي)
- امتثال العراق للعقوبات الأميركية على إيران
- المدى والأدوار المستقبلية للوجود العسكري الأميركي في العراق
- الشروط والأحكام المرتبطة بالمساعدة الأمنية الأميركية للقوات العراقية
- العلاقات الأميركية مع مكونات عراقية مثل الأكراد
- ردود محتملة على الجهود الأميركية لاحتواء أو مواجهة كيانات متحالفة مع إيران في العراق، أو في أي مكان آخر في المنطقة

أوضحت المواجهة الأميركية الإيرانية في كانون الأول عام 2019 وكانون الثاني عام 2020 المخاطر المحتملة للصراع بين إيران والولايات المتحدة في هذه القضايا.

سيناريوهات محتملة

إن محاولات الولايات المتحدة الجديدة أو الحالية لتهميش الجماعات العراقية المدعومة من إيران عبر العقوبات أو غيرها من الوسائل قد تتحدّى نفوذ إيران في العراق بطرق قد تخدم أهداف الحكومة الأميركية المعلَنة تجاه إيران، ولكنها قد تنطوي أيضًا على مخاطر داخل العراق. في حين أن هناك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة العراقية لديها علاقات مع إيران، إلا أنّ طبيعة تلك العلاقات تختلف، ومعاملة هذه المجموعات المتنوّعة بشكل موحد تخاطر بنبذ شركاء محتملين للولايات المتحدة أو إهمال الفرص لإحداث انقسامات بين هذه الجماعات وإيران. على الرغم من الضربات الأخيرة، فرضت حكومة الولايات المتحدة عقوبات على بعض الجماعات والأفراد المرتبطين بإيران لتهديدهم استقرار العراق، وانتهاك حقوق الإنسان العراقي، والتورط في الإرهاب. وجادل بعض المحللين بأن "توقيت وتسلسل" العقوبات "أمر بالغ الأهمية لزيادة الآثار المرجوة إلى الحد الأقصى وتقليل قدرة طهران على استغلال رد الفعل العراقي". وقد ينطبق هذا المنطق بالمثل على أي ردود أميركية قوية على الهجمات أو الاستفزازات التي يقوم بها عراقيون متحالفون مع إيران.

إن الجهود الأميركية لمواجهة الأنشطة الإيرانية في العراق وأماكن أخرى في المنطقة لديها أيضًا القدرة على تعقيد أعمال الولايات المتحدة الأخرى في العراق، بما في ذلك عمليات وتدريبات الولايات المتحدة في مجال مكافحة داعش. عندما أشار الرئيس ترامب في مقابلة في شباط عام 2019 إلى الوجود الأميركي في العراق كأداة لمراقبة النشاط الإيراني أثار مخاوف العديد من الزعماء العراقيين. ثم أثارت الجماعات العراقية المتحالفة مع إيران تصريحات الرئيس ترامب في حملتها السياسية عام 2019 لفرض انسحاب أميركي. كما ذُكر أعلاه، فإنّ الضربات الأميركية ضد الإيرانيين والأفراد المنحازين لإيران في العراق عجّلت في تجديد الجهود لإجبار الحكومة العراقية على إلغاء دعوتها للجيوش الأجنبية للعمل في العراق. سعت بعض الجماعات العراقية المتحالفة مع إيران إلى استغلال التصريحات الأميركية عقب تصويت مجلس النواب العراقي في 5 كانون الثاني، بحجة أن الولايات المتحدة لن تمتثل لطلبات العراق السيادية فيما يتعلق بالقوات الأجنبية.

على نطاق أوسع، قد يؤدي صراع الولايات المتحدة في المستقبل مع إيران وحلفائها في العراق إلى تعطيل العلاقات بين الأحزاب العراقية والذهاب نحو حكومة انتقالية طارئة في بغداد، أو حتى المساهمة في الظروف التي تؤدي إلى نشوب صراع أهلي بين العراقيين، مما يقوّض هدف الولايات المتحدة المتمثّل بضمان استقرار الحكومة العراقية وسلطتها. قد تسعى إيران أيضًا إلى تجنّب هذه النتائج وهي تشعر بالقلق من أنّ الصراع في العراق قد يهدّد أمنها.

نظرًا لوجود تفويض للدعم الأمني المستمر قيد البحث الآن، يمكن لصانعي القرار في الولايات المتحدة النظر في مجموعة من سيناريوهات وخيارات سياسية ممكنة. قد تكون استعادة الوضع السابق في أعقاب العنف الأميركي الإيراني معقّدة بسبب التشدد الواضح للآراء السياسية لبعض القوى العراقية تجاه القوات الأميركية والآثار المترتبة على الشراكة مع الولايات المتحدة على أمن العراق. يمكن لحكومة جديدة أو الانتخابات أن تمكّن صانعي القرار الجدد، لكن ليس هناك ما يضمن أن أصحاب السلطة لديهم وجهات نظر أكثر إيجابية تجاه الولايات المتحدة أو أنّهم سيتوصّلون إلى استنتاجات مختلفة حول مزايا الدعم العسكري الأجنبي المستمر.

أدّت متطلبات حماية القوات إلى توقّف الولايات المتحدة وقوات التحالف عن ممارسة مهام التدريب والاستشارات في كانون الثاني 2020، حيث هدّد العراقيون المتحالفون مع إيران والمسؤولون الإيرانيون بهجمات انتقامية ضد أهداف عسكرية أميركية. والتهديدات المستمرة من إيران أو الجماعات العراقية الموالية لها، واحتمالات تضخّمها من خلال جولات أخرى من الصراع أو تسهيلها بسبب ضعف قوات الأمن العراقية، يمكن أن تجعل الحفاظ على الوجود الأميركي أقل قابلية للتطبيق أو تقلّ الرغبة فيه. ويمكن للجماعات المسلحة أن تتبنى موقفًا عدائيًا أكثر نشاطًا في ظل ظروف يُنظَر فيها إلى الولايات المتحدة على أنها تتجاهل أو تتحدّى طلبات السلطات العراقية أو تنتهك سيادة العراق.

إنّ الوجود العسكري الأميركي المخفَّض وإعادة تعريفه - إذا كان مقبولًا للعراقيين - يمكن أن يتبّع مجموعة مهمات محدودة وأقل إثارة للجدل (على سبيل المثال، عمليات عسكرية محدودة جدًا أو التركيز فقط على التدريب)، ولكن ذلك قد لا يزال يستلزم أيضًا متطلّبات حماية كبيرة للقوات إذا كانت الظروف الأمنية السائدة لا تزال قائمة أو تكرّرت المواجهة. وقد يواجه الزعماء العراقيون معارضة سياسية داخلية في التفاوض حتى على الوجود الأميركي الدائم.

تبدو الجهات الدولية الفاعلة الأخرى أكثر استعدادًا وقدرة على المساهمة في جهود التدريب من استعدادها لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب بشكل نشط، ويمكن أن تعوّض أي تقليص لتواجد عسكري أميركي إذا أيّدت الحكومة العراقية التوصّل إلى ترتيبات جديدة. ومع ذلك يعتمد المساهمون بقوات أجنبية ضمنيًا على حماية القوات الأميركية، كما أدت المواجهة الأميركية الإيرانية في كانون الثاني 2020 إلى توقّف مؤقّت لمهمة تدريب الناتو في العراق، وأعلن بعض المساهمين بقوات أجنبية عن خطط لخفض انتشارهم في العراق بالتزامن مع الأزمة.

تشير التقييمات الأميركية الأخيرة لحملة مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية وقدرات القوات العراقية إلى أن الوجود المخفَّض أو التدريب فقط يمكن أن يخلق مخاطر أمنية. ويذهب المسؤولون الأميركيون إلى أنّ تنظيم الدولة الإسلامية يشكّل تهديدًا في العراق وهو قابل لإعادة التشكّل، بينما تظلّ القوات العراقية معتمدة على الدعم الدولي استخباراتيًا وجويًا للقيام بعمليات فعّالة. ومن المفترض أن يستفيد مقاتلو الدولة الإسلامية والجماعات المسلحة الأخرى من أي تقليص في القدرة العملياتية لقوات الأمن العراقية المرتبطة بدعم أو وجود التحالف. وقد يؤدي الانسحاب المتسارع لمعظم أو كل قوات الولايات المتحدة و/أو قوات التحالف، سواء كانت وقائية أو مطلوبة، إلى مخاطر أمنية أكبر. يمكن إجبار إيران على تقديم مساعدة عسكرية أكبر أو العمل بقوة أكبر في العراق للتعويض عن فقدان الدعم الأجنبي الآخر للعراق. وهذا يمكن أن يعرّض إيران لانتقادات أكبر من العراقيين المعارضين للتدخل الإيراني و/أو التدخل الأجنبي في العراق على نطاق أوسع.

في حال إصرار السلطات العراقية على تخفيض عدد قوات الولايات المتحدة والتحالف، قد يكون للامتثال لهذا القرار بعض الفوائد الدبلوماسية والاستراتيجية. في حين أنه من المتوقَّع أن يرحّب الحلفاء الإيرانيون بهذه التغييرات فإنّ العراقيين الوطنيين الآخرين قد يرون الولايات المتحدة وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة تحترم السيادة العراقية، وبالتالي سيبقون منفتحين على محاولات لاحقة لإعادة تحديد شروط الشراكات الأمنية الأجنبية. كما ذكر أعلاه، فإنّ تحدي الولايات المتحدة، سواء كان حقيقيًا أم متصوَّرًا، قد يؤدي إلى رد فعل عنيف.

القضايا المحتملة للكونغرس

على الرغم من أنّ الأسئلة الحالية المتعلّقة بالسياسة ترتبط بالتخفيض المحتمل أو القضاء على الجهود العسكرية الأميركية المستمرة في العراق، فإن الإدارات الأميركية المتعاقبة سعت بالفعل إلى إبقاء مشاركة الولايات المتحدة واستثمار وجودها بالحد الأدنى مقارنة بفترة 2003-2011. وقد تابعت إدارتا أوباما وترامب مصالح الولايات المتحدة من خلال الشراكة مع مختلف الكيانات في العراق وطورتا قدرات هؤلاء الشركاء، وليس عبر عمليات انتشار عسكري أميركي واسعة أو استثمارات في المساعدات الأميركية الضخمة. ومع ذلك لا تزال الولايات المتحدة المزوِّد الرائد للمساعدة الأمنية والإنسانية للعراق، وتدعم أنشطة تثبيت الاستقرار بعد انتهاء دولة داعش الإرهابية في البلاد من خلال مُنَح لوكالات الأمم المتحدة والكيانات الأخرى. وتفيد التقارير العامة الرسمية أنّ التخفيضات في حجم الوجود المدني الأميركي في العراق خلال عام 2019 أثّرت على قدرة الوكالات الأميركية على تنفيذ البرامج الأميركية ومراقبتها. وقد يكون للتخفيضات الإضافية المهمة في مستويات الأفراد المدنيين أو العسكريين الأميركيين آثار إضافية على البرامج والظروف في العراق وقد يتطلّب الأمر من قادة الولايات المتحدة والعراقيين دراسة ومتابعتها البدائل.

لقد واصل الكونغرس تمكين العراق وتقديم المساعدة المناسبة له، لكنّه لم يسنّ تشريعات شاملة تحدّد وجهات نظره بشأن العراق أو تقدّم أطر عمل بديلة للشراكة الثنائية. وشجّع العديد من القرارات التي أصدرتها الإدارة التنفيذية على تقديم الاستراتيجيات وخطط الإنفاق فيما يتعلّق بالعراق منذ عام 2017. وقد طلبت إدارة ترامب تخصيص مساعدة أميركية إضافية منذ عام 2017، ولكنّها دعت العراق أيضًا إلى زيادة مساهماته في جهود الأمن وتحقيق الاستقرار، بينما نعيد توجيه الولايات المتحدة لتدريب وتجهيز الجنود لإعطاء الأولوية لقدرات مكافحة الإرهاب القادرة على البقاء إلى الحد الأدنى وإزالة الأهداف الشاملة لتعزيز قوات الأمن العراقية.

في كانون الأول 2019 أقرّ الكونغرس اعتمادات (P.L. 116-93 و P.L. 116-94) والتشريع (P.L. 116-92) الذي ينص على استمرار برامج الدفاع والمساعدات المدنية والشراكة في العراق استجابةً لطلبات إدارة ترامب للسنة المالية 2020. ومن المقرر أن تظلّ الأموال المخصّصة في بعض الحالات متاحة حتى أيلول 2021 لدعم المساعدة العسكرية والمدنية إذا سمحت المفاوضات الأميركية العراقية.

يمكن لأعضاء الكونغرس الذين يراقبون التطورات في العراق، آخذين بعين الاعتبار طلبات المساعدات الجديدة التي قدّمتها الإدارة التنفيذية، و/أو الذين يشرفون على مبادرات الإدارة التنفيذية، النظر في مجموعة من الأسئلة ذات الصلة، بما في ذلك:

- ما هي المصالح الأميركية في العراق؟ كيف يمكن تحقيق المصالح الأميركية على أفضل وجه؟
- ما مدى أهمية استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق؟ ما هي البدائل الموجودة؟ ما المفاضلات والفوائد التي قد تشكّلها هذه البدائل؟
- ما هو التأثير الذي يمكن أن يُحدِثه انسحاب أميركي سريع من العراق على أمن العراق؟
- كيف يمكن أن تؤثّر إعادة نشر القوات المتمركزة في العراق على دول أخرى في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية وعلى التصورات والأمن الإقليميين؟
- كيف يمكن لسحب القوات الأميركية والقوات الدولية الأخرى تشكيل ديناميات سياسية عراقية، بما في ذلك سلوك الحكومة والميليشيات تجاه المتظاهرين والعلاقات بين مجتمعات الأغلبية والأقليات في جميع أنحاء البلاد؟
- إذا انتهى التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والعراق، فكيف يمكن أن يعوّض العراق؟ إذا كانت الولايات المتحدة ستفرض عقوبات على العراق أو تتحدى الأوامر العراقية بالمغادرة، فكيف يمكن أن يردّ العراق؟ كيف يمكن أن تؤثر السيناريوهات ذات الصلة على المصالح الأمنية للولايات المتحدة؟

ما وراء الحدود

العقيدة التوسّعية لحرس الثورة الإسلامية الإيرانية[1]

كسرى عربي، باحث في معهد طوني بلير
للتغيير العالمي، شباط 2020

ظهر الحرس الثوري منذ نشأته كقوة شبه عسكرية عام 1979 باعتباره المنظّمة الرئيسية التي تقود الإيديولوجيا الإسلامية الشيعية الثورية للنظام الإيراني داخل حدود النظام وخارجها. ويُعدُّ الحرس الثوري اليوم الداعم الأساسي لحزب اللّه في لبنان، إضافة إلى إعداد نحو 200000 مقاتل - من لبنان وسوريا والعراق واليمن وباكستان وأفغانستان – لرفع منسوب دعم قضية مبنيّة على تهديد وجودي متصوَّر للهوية الإسلامية الشيعية والعداء للقوى العالمية وحلفائها.

يتزايد القلق بشأن النفوذ الإيراني المتنامي والقدرة العملياتية للحرس الثوري الإسلامي اليوم على الرّغم من ثبات أهدافه الرّاسخة منذ أمدٍ بعيد. يحدّد هذا التقرير الأهداف الأساسية للحرس، وجوانب نظرته للعالم استنادًا إلى الملفات الداخلية التي يستخدمها لتدريب جيل واعد من الحرس الثوري الإيراني، الأمر الذي يجعل أنشطته الراهنة في منطقة الشرق الأوسط محطّ اهتمام. وتظهر نتائج التقرير أنّ النظام الإيراني أعدّ واستثمر داخل صفوف الحرس الثوري في برنامج مفصّل يحدِّد مسار عمله قبل أن يحظى الحرس بقوّته الحالية. نُشرت هذه الوثائق للمرّة الأولى عام 2011، ثمّ أُعيدت طباعتها في وقتٍ لاحق. ويُعَدُّ آخر ما نُشِر في الفترة الممتدّة بين عاميّ 2012 و2016 ركيزةً لهذا التقرير.

---

* تعريب: حوراء بظاظة

[1] Kasra Aarabi, “Beyond Borders, The Expansionist Ideology of Iran’s Islamic Revolutionary Guard Corps”, Tony Blair Institute For Global Change, February 2020.
https://institute.global/sites/default/files/2020-01/IRGC%20Report%2027012020.pdf

يشكل هذا التقرير الأخير جزءًا من سلسلة الحركات الإسلامية الشيعية في معهد توني بلير منذ العام 1979 إلى اليوم، يقدم الدليل على ضرورة النظر إلى الحرس الثوري الإسلامي والشبكة التي يسيطر عليها، ومعاملتهم من خلال مكافحة الإرهاب ومكافحة عدسة التطرف العنيف. ويحلل الكتب الأكاديمية التي استخدمها الحرس الثوري الإسلامي لتدريب المجندين على الصعيدين الإيديولوجي والسياسي بهدف ضمان التزامهم بمهمة الحرس الثوري. وفي حين حللت أبحاث معهد توني بلير السابقة اللغة الخطابية التي يستخدمها قادة إيران لفهم نظرة طهران للعالم، تثبت المادة التي تم تحليلها هنا أن الحرس الثوري الإسلامي هو التجسيد المادي لهذه العقيدة العابرة للحدود الوطنية وحشد قواها. إنّ هذه العقيدة عنيفة ومتطرفة وتستند إلى تحريف القرآن من أجل تمجيد الجهاد المسلح وتحديد أولوياته. ومن الواضح تورّط الدولة الإيرانية والمؤسسة الدينية في هذا التدريب "العقائدي السياسي"، مرفقًا بتوقيع مكتب المرشد الأعلى على المواد التعليمية. لأن المواد المحلّلة مستخدمة داخليًا من الحرس الثوري الإسلامي، وربما تكون أقرب دليل متاح لفهم سيكولوجية الحرس الثوري وأهدافه المستقبلية.

تشوب عملية فهم الأبعاد الأيديولوجية والدينية والثقافية للحرس عيوب خطيرة، تعود بشكل جزئي للافتقار إلى قدرة الوصول إلى المواد في إيران باللغة الفارسية الأساسية. وتهدف هذه الورقة إلى سدّ هذه الفجوة من خلال تحليل الكتب التثقيفية التي يدرّب الحرس الثوري من خلالها المجنّدين وأفراد الحرس أيديولوجيًا. تقدّم الكتب المُصاغة باللغة الفارسية - التي أذِنَ بتدريسها المرشد الأعلى لإيران من خلال مكتبه التمثيلي في الحرس الثوري الإيراني - رؤيةً نادرة حول سيكولوجية المجموعة وقيمها ولعبتها الطويلة خاصةً أنّ هذه المواد لم تخضع للتحليل حتى اليوم. ويقوم هذا التقرير على منهجيّة تحليل المحتوى التي اعتُمدت سابقًا للاطلاع على الدعاية ودراسة المفاهيم المتكرّرة، والإشارة إلى الكتاب المقدّس (القرآن) والمبررات الدينية للعنف الذي تمارسه كيانات جهادية سلفية معروفة.

تضمّ الكتب المدرسية قضايا حول نشر الفكر الإيراني المتطرّف الذي تقرّه الدولة للإسلام، والأساس العقائدي لإخضاع المرأة وتحريف النصوص الدينية بهدف تبرير العنف ضد المعارضين للنّظام. ويقدم هذا التقرير لمحة عن العقيدة العنيفة والمتطرّفة التي يتبنّاها الحرس الثوري الإسلامي، وذلك بهدف تحذير الغرب وتهيئته لمواجهة التهديد الذي يشكّله التطرف الإسلامي الشيعي.

الاستنتاجات الرئيسة

- يُدرَّب ضباط الحرس الثوري الإسلامي وأفراده على عقيدة إسلامية شيعية تقرّها الدولة، تتّسم بالعنف والتطرّف وتنطلق من الجهاد إلى القيم العائلية وولاية الفقيه، ويلتزم الحرس الثوري بالتدريب "العقائدي السياسي" للمجنَّدين. تعدّ النظرة العالمية لهذا التدريب متطرّفة وعنيفة، فهو يحدّد الأعداء فيكنّ العداء للمسيحيين واليهود في الغرب، وللإيرانيين الذين يعارضون النظام، كما يدعو إلى الجهاد خارج حدود الدولة باسم نشر فكر الثورة الإسلامية في إيران.
- تصوّر وثائق التدريب العقائدي للحرس الثوري الإسلامي أنّ هناك مؤامرة عالمية تستهدف التشيع، وتروّج لفكرة التهديد الوجودي للمسلمين الشّيعة من قبل "المحور العربي [السنّي] الصهيوني الغربي"، ما يؤدي إلى إثارة التوترات الطائفية الإقليمية. كما تصوّر تواطؤَ دول الخليج السُنّية ضمنيًا مع "إسرائيل" وبريطانيا والولايات المتحدة بهدف القضاء على التشيّع وأماكنه المقدّسة، فضلًا عن تحويل الوجهة عن القضية الفلسطينية. يدّعي الحرس الثوري الإسلامي - لبلورة مؤامرته - أنّ الوهابيين والسلفيين ينتسبون إلى الإسلام السنّي ولهم أصول يهودية وأوجدهم المستعمرون البريطانيون لتدمير أصول الإسلام.

تزعم وثائقه أيضًا أنّ تنظيمَي "الدولة الإسلامية" والقاعدة أسهم في تأسيسهما ودعمهما كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية، فضلًا عن وسائل الإعلام الغربية، بما في ذلك هيئة الإذاعة البريطانية BBC. هذه النظرية ليست محصورة بالكتب التثقيفية فقط، إذ تبنّاها زعماء شيعة مرموقون، من المرشد الأعلى لإيران إلى رئيس وزراء العراق الأسبق نوري المالكي. تستفيد هذه الأفكار من وجهات النظر الإقليمية المناهضة للإمبريالية والمعادية للسامية والتي كانت قائمة لفترة طويلة واعتمدت تاريخيًا على جماعات جهادية سلفية.

- يمتلك الحرس الثوري الإسلامي طموحات توسّعية واضحة. بمعزل عن التفويض الدستوري الممنوح له فإنّ كتبه التثقيفية لا تخصّ إيران أو الإيرانيين في إطار تخصيص المسؤولية عن تنفيذ المهام الموكَلة للمجنّدين، ما يؤدّي إلى جعل المواد (والعقيدة) وسيلة سهلة للوصول إلى المليشيات الشيعية غير الإيرانية، والتي يعمل معها الحرس الثوري الإيراني. كما يؤكد التقرير أنّ هدف الحرس الثوري الإسلامي والعقيدة الثورية الإيرانية هو توسيع بقاء ولاية الفقيه وضمانها. ويُظهِر التقرير امتلاك المرشد الأعلى آية الله خامنئي للسلطة

القضائية عينها العائدة للنبي محمد (ص) والأئمة الشيعة الاثني عشر. تؤكد الكتب التثقيفية أنه يتمتع بالسلطة الدينية اللازمة لتوسيع نطاق الإسلام و"استخدام الأموال والأصول العامة الخاصة بالمجتمع بهدف تطوير برامج عسكرية وسياسية وثقافية وغيرها لنشر الإسلام في بلدان أخرى".

- يتشارك الحرس الثوري الإسلامي نفس أعداء الجماعات الجهادية السلفية مثل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة. وتشرّع كتبه التثقيفية قتل المسيحيين واليهود والزرادشتيين على قاعدة أنّ كتبهم المقدسة "حُرّفت عن قواعدها الإيمانية الحقيقية"، وقتل المشركين لأنّهم يعبدون الأوثان، فضلًا عن الملحدين (ليسوا من أهل الكتاب). ينتهج الحرس الثوري الإسلامي نفس المنحى – غالبًا العنف - ضد الأعداء ويتلاعب بالنصوص القرآنية لتبرير أفعاله. ويقول الحرس: "يتوجّب على المسلمين محاربتهم وممارسة الضغوط عليهم للتخلي عن معتقداتهم المنحرفة وقبول الإسلام".
- تستهدف عقيدة الحرس الثوري الإسلامي المعارضة الداخلية الإيرانية باعتبار أتباعها أعداء للإسلام. يرى الحرس الثوري الإسلامي "أعداء الإسلام" باعتبارهم أعداء العقيدة الإسلامية وليس الدولة الإيرانية فحسب. وتهدف النظرة العالمية للحرس الثوري الإسلامي إلى تقسيم العالم إلى مسلمين (دار الإسلام) وغير مسلمين (دار الكفار). وفي هذا الإطار تصوّر الكتب المدرسية "الباغي" (المتآمر الداخلي) و"المحارب" (عدو اللّه) أعداءً على المستقطَبين استهدافهم. وهؤلاء يشملون الذين "ثاروا، وتمرّدوا و/أو دخلوا في مؤامرات" ضد "رأس الحكومة الإسلامية" الذي هو آية اللّه خامنئي.
- يعرض الحرس الثوري الإسلامي للمجنَّدين ما يحارب من أجله وليس فقط ما يحارب ضده. ولا يركّز الحرس الثوري الإسلامي على الاستراتيجيات المزعزعة للاستقرار فحسب بل يطرح رؤية إسلامية مثالية بديلة للمجنَّدين الجدد. تصوِّر هذه الرؤية المجتمع الإسلامي في نظر الدولة الإيرانية التي يحميها جنود الحرس الثوري الإسلامي على أنّها تتمثّل بالعودة إلى النظام الإسلامي مع تركيز على قدسية القيم الأُسَرية الدينية بصورة خاصة. وتشكّل المسائل المرتبطة بحقوق المرأة جزءًا كبيرًا من تدريب المجنَّدين الجدد، والتأكيد على مسؤولية "فعل ما يعدّ صحيحًا وتحريم ما يعدّ خطأ"، إذ يعتبر التزامًا أساسيًا لجميع المسلمين وفقًا للتعاليم الإسلامية. هذه الرؤية تدخل في سياقات أخرى لتشكل أساسًا لتبرير ممارسة العنف على المسلمين وغير المسلمين الفاقدين للمبادئ الأخلاقية والنساء غير المحجبات.

- ينشر الحرس الثوري بكل أريحية كتيّبات التثقيف العقائدي التي تحضّ على العنف والتطرّف على شبكة الإنترنت، ويطوّر هذه الكتيبات دورياً. وتشير سهولة الوصول إلى هذه المواد عبر الإنترنت إلى مشكلة أوسع. يقوم الحرس الثوري الإيراني بإنتاج ونشر مواد متطرّفة باللغة الفارسية، سواء المطبوعة محليًا أو على شبكة الإنترنت على مواقع رسمية للحكومة الإيرانية. ولا يُناقَش هذا المحتوى المتطرّف المتوفر على شبكة الإنترنت في جلسات الحكومة وشركات التكنولوجيا. ويعود السبب جزئيًا إلى الافتقار لخبرات الناطقين باللغة الفارسية، ولعل السبب الجوهريّ يعود إلى الفشل في الاعتراف بتميّز التطرف الشيعي باعتباره شكلًا من أشكال التطرّف الإسلامي.

توصيات السياسة

تجاوزت آثار النتائج التي توصلت إليها أبحاثنا مسألة الاتفاق النووي لعام 2015 والسياسة الخارجية تجاه إيران التي تهيمن على النقاش السياسي. وتسيطر الأفكار المتطرّفة للحرس الثوري الإسلامي التي يروّج لها في أوساط أتباع الطوائف الشيعية في مختلف أنحاء العالم وليس على الإيرانيين فحسب. ولا ريب أنّ هذه المشكلة مألوفة بطبيعتها للذين يدعمون قضية مكافحة الإرهاب والتمرد والتطرف. نقترح سلسلة من الإجراءات التي يتعيَّن على الحكومات والمنظّمات والأفراد اتخاذها بهدف الحد من نشاط الحرس الثوري الإسلامي.

إجراءات الحكومات والمنظمات العابرة للأوطان

ينبغي على الحكومات والمنظّمات العابرة للأوطان أن تصنّف الحرس الثوري الإسلامي منظمةً إرهابية أجنبية. ينبغي على حكومة المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أعضاء تحالف "العيون الخمس" الأمني (يضم أستراليا، كندا، نيوزيلندا، بريطانيا، الولايات المتحدة) أن يتبعوا ويبنوا على القرار الأميركي الأخير الذي قضى بتصنيف الحرس الثوري الإسلامي كمنظمة إرهابية أجنبية. يؤثّر هذا التصنيف على عمل الحرس الثوري الإيراني داخل إيران أو خارجها.

يعدّ تصنيف الحرس الثوري الإسلامي كمنظمة إرهابية عالمية ضربة تحقق غاية الحد من انتشار رسالته وإضفاء الشرعية عليها، ويوفّر تفويضًا ومسؤولية واضحة للحكومات والمجتمع المدني وشركات التكنولوجيا لفرض العقوبات الشاملة على نشاط الحرس الثوري الإسلامي وتحدّيه وتقييده. أمّا هدف القرار الذي اتخذته حكومة المملكة المتحدة بتصنيف حزب اللّه

منظمة إرهابية أجنبية فهو الحد من قدرة هذه الجماعة على جمع أموال غير مشروعة ونشر دعايتها الجهادية. تتقوّض الجهود الرامية إلى احتواء حزب اللّه بنسبة كبيرة، بالتزامن مع استمرار قدرة الحرس الثوري الإيراني على تقديم الدعم السياسي والمالي والسلاح للجماعة.

إجراءات للاستراتيجيات الغربية لمكافحة التطرف العنيف

حتى اليوم تركّز الحكومات الغربية والهيئات الأجنبيّة جزئيًا على العقيدة الجهادية السلفية في إطار جهودها الرامية إلى مكافحة التطرّف العنيف. ويصبّ الدعم الممنهَج الذي يستهدف السلفية الجهادية في مصلحة الجماعات الإسلامية الشيعية، بما في ذلك الحرس الثوري الإسلامي، ما يجعلها تعتدي باسم الأخلاق في ظل عدم التصدي لسرديتها. وينبغي لجهود مكافحي التطرّف العنيف في الغرب أن تعمل جنبًا إلى جنب مع جماعات "المجتمع المدني" والحكومات، لتطوير سرد مضادّ فعّال للتطرف الإسلامي الشيعي، والعمل مع رجال دين من داخل الطائفة الشيعية، سواء في الغرب أو في البلدان ذات الكثافة السكانية الشيعية.

إجراءات لمجموعات المجتمع المدني والحكومات وصنّاع السياسات

يتعيَّن على هذه المنظّمات والأفراد تطوير وتوسيع جهود مضادة للسرديات بحيث تتحدى النظرة العالمية العنيفة والمتطرّفة التي يتبنّاها الحرس الثوري الإسلامي. نرى قواسم مشتركة بين العقيدة التي تبرِّر العنف والإرهاب العالمي داخل الأسس العقائديّة للتطرف الإسلامي السُنّي وتلك التي يقوم عليها التطرّف الإسلامي الشيعي. كان للتاريخ التكويني للأفكار التي سادت الأوساط السياسية ورجال الدين والإسلاميين داخل الإسلام السني عملية موازية لها في الإسلام الشيعي. هذه الوثائق تبيّن خصائص عقائديّة مشتركة مع نظرة عالمية ترتبط بجماعات إسلامية سُنّية مثل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، المصنّفتين كمنظّمتين إرهابيّتَين أجنبيّتين.

وعلى غرار الإسلام السُنّي فإن النزعة الشيعية ليست متجانسة، ولا تمثّل العقيدة الإسلامية الشيعية الضيّقة التي تبناها الحرس الثوري الإسلامي والمؤسسة الدينية السياسية في إيران مئتي مليون مسلم شيعي في مختلف أنحاء العالم.

يواصل صنّاع القرار السياسي إشراك الزعماء الدينيين في المدرسة السلفية في الإسلام في مواجهة النزعة الجهادية السلفية وتحدّيها، فيقع على عاتق جماعات المجتمع المدني وصنّاع القرار السياسي إشراك الزعماء الدينيين المسلمين المعروفين بالمصداقية والمقبولية لدى

الطوائف الدينية الشيعية بهدف التصدي للنظرة العالمية والدعاية التي يطلقها الحرس الثوري الإسلامي، ما ينعكس في السياسات الرامية إلى المواجهة المضادة لأفكار العقائد الإسلامية العنيفة.

لا ينفصل الحرس الثوري الإسلامي عن المؤسسة الدينية السياسية في إيران، ووفقًا للأدلة التي حُلّلت في هذا البحث، فإن الحرس الثوري القرآن لتبرير نظرته العنيفة والمتطرفة تجاه العالم. تتطلّب الجهود المضادّة للسرديات التعامل مع معاهد دينية شيعية مختلفة تقع خارج سيطرة النظام الإيراني وتعمل على تمكين أصوات الزعماء الدينيين، لا سيما خارج إيران، القادرين على استهداف أسس الإطار العقائدي للحرس الثوري الإسلامي من خلال الخطاب الفكري والفقهي الشيعي.

ينبغي أن تضم هذه الأصوات رجال دين إيرانيين منشقّين، قادرين على الكشف عن نقاط الضعف والتناقضات المتأصّلة في استخدامها للنصوص المقدّسة ودرء الأساس الفقهي الذي يقوم عليه الحرس الثوري الإسلامي. يتعيّن على منظّمات المجتمع المدني والحكومات تمويل مشاريع الفكر المضاد على شبكة الإنترنت لضمان نشر هذه الأصوات على نطاق أوسع. لقد غفل صناع القرار السياسي المعنيّون بالإسلام عن التطرف داخل المجتمعات الشيعية ما أدى إلى غضّ الطرف عن الجهود الرامية لتحقيق نتائج على مستوى العالم.

إجراءات لشركات التكنولوجيا

يتوجّب على شركات التكنولوجيا توسيع دائرة تصنيفها للمنشورات المتطرّفة لتتعدّى السلفية الجهادية وتشمل المحتوى الشيعي الإسلامي المتطرف، لذا يتعيّن على شركات التكنولوجيا أن تتعامل مع فجوة الجهل باللغة الفارسية من خلال استثمار الخبرات المتخصّصة بها. تسعى شركات التكنولوجيا العالمية إلى توفير تجربة متّسقة وموحَّدة للمستخدمين، ولكن لكلّ لغة مجموعة فريدة من التحدّيات. وهذه المشكلة تشكّل تهديدًا يتمثّل في الأنشطة المتطرّفة والإرهابية على شبكة الإنترنت إذ تخضع كل منطقة لطائفة متنوعة من السياقات المتميّزة التي تتطلَّب تفهُّمًا يمتد عبر اللغة والثقافة.

بالإضافة إلى الاستجابات التقنية، ينبغي على شركات التكنولوجيا العالمية أن تستثمر في تعزيز الخبرات الفنية في مجال المواضيع البشرية لضمان الفهم الدقيق للتهديدات والتحديات في العالم الناطق بالفارسية والعربية وتعزيز قدرات إنفاذ السياسات. يتعيّن على شركات

التكنولوجيا كخطوة أولى نحو تحقيق هذا الهدف أن تحظر الحسابات التي ينشِئها الحرس الثوري الإسلامي. ينبغي أن يتضمن هذا حظر حسابات وسائل التواصل الاجتماعية لكبار المسؤولين في الحرس الثوري الإسلامي. على الرغم من الحظر المفروض على استخدام وسائل التواصل الاجتماعية في إيران، تستخدم شخصيات من الحرس الثوري الإسلامي هذه الوسائل لنشر الإيديولوجيا العنيفة والمتطرّفة خارج الحدود الإيرانية.

المسار القومي التركي

الأثار المترتبة على الشراكة الأميركية-التركية والجيش الأميركي[1]

مجموعة من الباحثين، مؤسسة راند، شباط 2020

ملخّص الدراسة

- **توترات في شراكة طويلة الأمد**

أصبحت الشراكة بين الولايات المتحدة وتركيا متوترة في الآونة الأخيرة لأن المصالح الأميركية والتركية وتقييمات التحديات المختلفة ليست منتظمة كما كانت سابقًا، وقد زادت حدة التوتّر بسبب العديد من المشكلات الثنائية الشائكة، بما فيها:

- استمرار وجود فتح اللّه غولن في الولايات المتحدة.
- شراء أنقرة منظومات الدفاع الجوي الروسية S-400.
- اعتقال تركيا لمواطنين أميركيين وأوروبيين بتهم الإرهاب (المشكوك فيها).
- محاكمة الولايات المتحدة لتاجر ذهب متَّهم بتدبير خطة كبيرة لغسل الأموال تهدف إلى التحايل على العقوبات ضد إيران بالتنسيق مع كبار المسؤولين في الحكومة التركية.

تعمّقت المشاعر المعادية لأميركا في تركيا، وكذلك الشكوك في تركيا بشأن موثوقية التزام الولايات المتحدة باستقرار تركيا وأمنها – وذلك بسبب التصريحات الناريّة التي أدلى بها أردوغان وغيره من القادة الأتراك.

---

* تعريب: حوراء بظاظة، مريم علاء الدين، نورهان عكنان

[1] Stephen J. Flanagan, F. Stephen Larrabee, Anika Binnendijk, Katherine Costello, Shira Efron, James Hoobler, Magdalena Kirchner, Jeffrey Martini, Alireza Nader, Peter A. Wilson, "Turkey's Nationalist Course, Implications for the U.S.-Turkish Strategic Partnership and the U.S. Army", RAND Corporation, January 2020 https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2589.html

- **الاستقطاب المحلي والقومية والحكم الاستبدادي**

تظل تركيا دولة شديدة الاستقطاب مع تحرّك الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم لتنفيذ التغييرات الأساسية في الحكم والمجتمع. بعد محاولة الانقلاب وعبر حالة الطوارئ التي اتُخِذَت ذريعة وبعد تمديدها عدة مرات حتى تموز عام 2018، قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بتسريع حملتها القمعية الواسعة وعمليات التطهير المنظّمة للأعضاء المزعومين في حركة فتح اللّه غولن من المؤسسات الحكومية، وهمّشت خصومها وشريحة كبيرة من السكان التي لا تزال تدعم النظام البرلماني والنظام العلماني القديم. ومع ذلك حصلت أحزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة على 46٪ من الأصوات في الانتخابات الرئاسية عام 2018 و44٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، وهذه مؤشرات على إمكانية هزيمة أردوغان وحزب العدالة والتنمية.

سيبقى الوضع الأمني الداخلي في تركيا مهزوزًا من دون جهود لمعالجة مخاوف الأكراد والأقليات القومية الأخرى وستتواصل التدابير الصارمة لمكافحة التمرد العابر للحدود المستمر الذي يشنه حزب العمال الكردستاني [PKK] وغيره من أعمال العنف التي تمارسها جماعات كردية. وهناك احتمال ضئيل بأن يحيي أردوغان في المستقبل المنظور محادثات السلام مع حزب العمال الكردستاني التي جرت بين عامي 2008 و2015.

- **السياسة الخارجية والدفاعية: من "صفر مشاكل" إلى "العزلة الثمينة"**

لقد ابتعد حزب العدالة والتنمية عن استراتيجية سنواته الأولى في السلطة، والتي أعطت الأولوية للتكامل مع أوروبا والاستفادة من قوة تركيا الاقتصادية وتراثها العثماني لبناء علاقات جيدة مع جميع جيرانها، وهي سياسة أطلق عليها "صفر مشاكل". مؤخّرًا يركّز أردوغان بشكل أكبر على بناء مكانة لتركيا في العالم الإسلامي وإقامة علاقات جديدة مع روسيا والصين. لم يتخلَّ عن الغرب، لكن يبدو أنه يأمل في أن تؤدي جهوده المتوازنة إلى تغييرات سياسية مؤاتية. ومن المرجّح على مدى السنوات الخمس إلى العشر القادمة، أن يتبع أردوغان، بدعوة من شركائه في حزب الحركة القومية، سياسات خارجية دفاعية حازمة تتعارض بدرجات متفاوتة مع مصالح الولايات المتحدة وحلفاء آخرين في حلف شمال الأطلسي تقوّض الجوانب طويلة الأمد للتعاون في مجال الدفاع والأمن. إذا وُجِدَ تحالف قابل للحياة في تركيا خلال هذه الفترة وأُزيحَ أردوغان وحزب العدالة والتنمية من السلطة بعد عام 2023، يمكن للمرء أن يتوقَّع

نهجًا تركيًا أكثر تصالحًا، حيث إنّ أحزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة في انتخابات 2018 ركّزت على برامج تدعو إلى تنشيط العلاقات مع الحلفاء في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

- **التأثير على القوات المسلحة التركية**

لقد عزّز أردوغان وحزب العدالة والتنمية بشكل منهجي السلطة المدنية على الجيش منذ عام 2008 من خلال امتلاك اليد الطولى في اختيار القيادات العسكرية والترقيات، والإشراف على عمليات تطهير العسكريين، وزيادة السلطة القانونية للقيادة والسيطرة. أدّت الإصلاحات التي تم تنفيذها منذ محاولة الانقلاب عام 2016 والتغييرات الدستورية التي تمّت الموافقة عليها عام 2017 إلى تعزيز السيطرة الرئاسية والمدنية على القوات المسلحة التركية. وتوضح التغييرات الأخيرة في القيادة أنّ أردوغان يريد أن تركّز القوات المسلحة على النجاح في العمليات في سوريا، ومكافحة الإرهاب، واستئصال أتباع غولن، مع إعطاء الأولوية للقوات البرية التركية وقوات الدرك. كما أثّرت عمليات التطهير والإصلاحات العسكرية سلبًا على القدرة الاستراتيجية والتكتيكية لـلقوات المسلحة التركية واستعدادها ومعنوياتها. لقد كان سلاح الجو الأكثر تضرّرًا جرّاء عمليات التطهير، الأمر الذي سيؤدّي إلى إبطاء جهود التحول الدفاعي. وتفيد التقارير أنّ ضباط المستوى المتوسط يشعرون بالإحباط الشديد إزاء القيادة العسكرية وهم قلقون بسبب إزاحتهم خلال عمليات التطهير المستمرة بعد الانقلاب. قد يؤدّي هذا الاستياء إلى محاولة انقلاب أخرى في مرحلة ما، ويبدو أنّ أردوغان يأخذ هذا التهديد على محمل الجد.

العلاقات مع الجيران

- **بلاد الشام والشرق الأوسط: مشاكل في كل الاتجاهات**

تعاونت كل من تركيا وإيران عمليًا على مدار العشرين عامًا الماضية عندما كانت بعض المصالح تلتقي. وعلى الرغم من استمرار الشكوك المتبادلة والاختلافات الدينية والسياسية العميقة، لا تزال المصالح المتبادلة في التعاون الاقتصادي وتجارة الطاقة وأمن الحدود، وكذلك الحد من تأثير القوى الأجنبية في جوارها، تشكّل أسسًا للتعاون في المستقبل. لكن العلاقات التركية الإيرانية ستبقى متوترة في المستقبل، حيث تستمرّ المشاعر الطائفية الحالية في التأثير على الأداء السياسي، ولم يتم إنشاء أية آلية للتغلب على ذلك حتى الآن. بالإضافة إلى ذلك لا يزال هناك احتمال للنزاع على خلفية الوجود العسكري التركي المستمر بالقرب من الموصل، ودور الحشد الشعبي الشيعي، ووجود حزب العمال الكردستاني في سنجار في شمال غرب العراق.

وتتوقّع واشنطن أن تكون السياسة التركية تجاه كلٍّ من إيران والعراق متعارضة مع المصالح الأميركية.

لطالما نظرت الدول العربية الواقعة إلى الجنوب من تركيا إلى أنقرة كشريك سنّي ذي قدرة عالية على كبح التحدّي الإيراني للنظام الإقليمي، وهي رغبة أصبحت أكثر حدّة مع نمو النفوذ الإيراني في العراق وسوريا. كما تبنت قطر وتركيا شراكة استراتيجية حقيقية، تقوم على تعاون اقتصادي وعسكري متعمّق ورؤية مشتركة مفادها أن الإسلام السياسي يلعب دورًا حاسمًا في تنمية المنطقة. غير أن العلاقات المعقّدة بين تركيا والدول العربية يمكن أن تتحسّن أو تتدهور في ظل العديد من السيناريوهات، ولكنها ستكون مقيّدة بأثرها في تعزيز السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومصالحها الأمنية. ولكن التحدي الرئيسي للولايات المتحدة هو أنّ الأولويات المختلفة لتركيا والدول العربية من المرجّح بقاؤها عقبات أمام واشنطن. والتحدي الرئيسي الثاني للولايات المتحدة الناجم عن المنافسة داخل المنطقة هو تأثير المشاركة التركية في الخلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بقطر.

أما بما يخصّ تركيا و "إسرائيل" فإنّ العلاقات الإسرائيلية التركية المحسّنة تواجه عقبات هائلة، وتتسم في المقام الأول بعدم ثقة عميقة بين القيادة السياسية الحالية في كلا البلدين والاختلافات الأساسية حول القضية الفلسطينية ووضع القدس. ثم إن ارتباط "إسرائيل" الجديد بحلف الناتو هو سبيل آخر للتعاون الأميركي - التركي - الإسرائيلي وهو في مصلحة واشنطن، ويتوقف على القبول التركي بذلك. كما أن لدى الولايات المتحدة مصالح اقتصادية واستراتيجية في تحقيق صفقة غاز إسرائيلية-قبرصية-يونانية وتجنّب الصراع بين الحلفاء في شرق البحر المتوسط. وقد تكون علاقات تركيا مع حماس، في مرحلة ما، مفيدة للولايات المتحدة وحلفائها الآخرين في المنطقة في دفع عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

- **روسيا والقوقاز وآسيا الوسطى**

يشير فحص خمسة عناصر رئيسية للعلاقات التركية الروسية - العلاقة الاقتصادية والطاقة، والمؤسسات الغربية، والسياسة الداخلية الاستبدادية، وقضايا البحر الأسود، والطموحات في الشرق الأوسط - إلى أنه على الرغم من أنّ بعض المصالح المتقاربة قد تستمر في الجمع بين البلدين في السنوات المقبلة، فهناك نقاط هامة أيضًا للاحتكاك والمصالح المتباينة. إنّ تعميق مشاريع الطاقة والاقتصاد، بما في ذلك خط أنابيب الغاز TurkStream الجديد تحت البحر

الأسود؛ والعلاقات الشخصية الوثيقة بين أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛ والتنسيق الدبلوماسي والعسكري الثنائي الأخير في سوريا؛ وشراء تركيا لأنظمة الدفاع الجوي والصاروخية الروسية S-400، كل ذلك يمثّل مظاهر ملموسة لتحسين العلاقات. لكن تصاعد الطموحات الروسية والقوة العسكرية النسبية في منطقة البحر الأسود، واستمرار الخلافات بين سياسات كلتا الدولتين وأهدافهما في الشرق الأوسط (خاصة في سوريا)، والتوتر بين مصلحة تركيا الدائمة في الحفاظ على ضمان أمني لحلف الناتو وجهود روسيا من أجل إغراء أنقرة بالابتعاد عن الحلف وتقليص وحدته الحالية، تشكّل عوائق كبيرة أمام شراكة ثنائية عميقة.

إنّ طموحات تركيا المستمرّة بأن تصبح قوة أكثر نفوذًا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ومركزًا للطاقة الإقليمية وطرق التجارة، ستبقى مقيّدة بقلّة الموارد والاضطرابات الداخلية والأولويات الأخرى. لا تزال تركيا ملتزمة بتعزيز التكامل في جنوب القوقاز من خلال تعاونها مع جورجيا وأذربيجان لتعزيز وحماية ممر العبور الاقتصادي وخطوط الطاقة بين الشرق والغرب والتعاون الأمني الثنائي والثلاثي المحدود. وتساعد جهود تركيا في تعزيز سيادة هذه الدول واستقلالها وبالتالي تدعم المصالح الأميركية والأوروبية في المنطقة.

- **علاقات تركيا مع أوروبا والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو**

إن مدى نجاح كل من تركيا والاتحاد الأوروبي في إدارة الخلافات حول سياسات الهجرة والسفر ومكافحة الإرهاب والتعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي وقبرص ستحدد طول المدة الزمنية لعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد وتطوير مستقبل بديل للعلاقة. كما أنه من المحتمل أن تصبح العلاقات الأوروبية التركية أكثر تركيزًا لتنحصر بالتجارة الحرة والهجرة ومكافحة الإرهاب، ولكن حتى هذا النموذج سيكون من الصعب تدشينه في المستقبل القريب نظرًا للاختلافات العالقة حول هذه القضايا. ومن شأن الانهيار التام لمفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أن يترتب عليه تكاليف اقتصادية وسياسية عميقة على كلا الجانبين، وهذا سيكون ضارًا بالمصالح الأميركية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الخلافات بين تركيا وقبرص واليونان بشأن ترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة المرتبطة بمشاريع تطوير الطاقة في منطقة بحر إيجه وشرق البحر المتوسط، وقلق تركيا من التعاون العسكري المتزايد لجيرانها مع "إسرائيل"، تزيد من التوترات الإقليمية. بالنظر إلى هذا السياق، من غير المرجح أن تدعم أنقرة المزيد من مشاريع

التعاون المؤسَّسية مع الاتحاد الأوروبي والناتو، كما أنّ القادة الأتراك أقل ميلًا للانضمام إلى بعثات الاتحاد الأوروبي كتعبير عن ترسيخ تبعية بلدهم للغرب. هذه المواقف لن تقلّل من شراكة أنقرة مع الاتحاد الأوروبي فحسب، بل ستستمر أيضًا في جر النزاعات الثنائية إلى داخل حلف الناتو، وبالتالي تقويض تماسك الحلف.

في الوقت نفسه هناك العديد من عناصر الاستمرارية في شراكة تركيا في الناتو، رغم الشكوك في أوساط النخبة التركية والسياسيين حول موثوقية التزام حلف الناتو بالدفاع الجماعي وأهمية التحالف في التصدي للتهديدات الأمنية الأكثر إلحاحًا في البلاد. كما يرى معظم الأتراك أن السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء في سوريا تضر بأمن تركيا. وقد اكتسبت الرؤية الأوراسية - أي الانسحاب من الناتو ومواصلة التعاون الأعمق مع روسيا وإيران والقوى الكبرى الأخرى لمواجهة التحديات الأمنية لتركيا بفعالية أكبر - صدىً في الأوساط السياسية والأكاديمية التركية. وكانت موسكو بارعة في استغلال هذه الشقوق وتضخيمها داخل تركيا وبين الحلفاء - بما في ذلك من خلال حملة نشطة للتأثير على وسائل الإعلام - لتظهر نفسها كشريك سياسي وأمني أكثر موثوقية.

يعرف القادة الأتراك أن الناتو لا يزال الإطار الأكثر موثوقية للحفاظ على أمنهم. سيحتاج قادة الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها إلى صبر استراتيجي ومشاركة ثابتة لإدارة هذه الخلافات، حيث يسعى الأتراك إلى تسوية خلافاتهم السياسية الداخلية والتعامل مع الوضع الأمني المتدهور.

الآثار المترتبة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والتخطيط الدفاعي، والجيش الأميركي

تشير الاتجاهات الموضحة أدناه إلى سيناريوهات أربعة محتملة لتركيا:

1. حليف صـعب: لا تزال تركيا حليفًا أميركيًا وناتويًا صـعبًا وأحيانًا متردّدًا، لكنها تظل ملتزمة بمهام الناتو وتعتمد على ضمانات الأمن الجماعي للحلف.
2. عائد للديمقراطية: يســـتطيع زعيم معارض أو ائتلاف معارض هزيمة أردوغان بعد عام 2023، والتراجع عن بعض التغييرات الدستورية التي أُقرَّت في استفتاء عام 2017، واستئناف سياسة خارجية وأمنية أكثر توجهًا نحو الغرب.

3. موازِن استراتيجي: تنتقل تركيا إلى تحقيق توازن أكثر صراحة في علاقاتها مع حلفائها في الناتو ومع شركائها الناشئين في أوراسيا (لا سيما روسيا وإيران والصين)، حيث تدعم أحيانًا المواقف الغربية ولكنها غالبًا ما تشكّل تحالفات متغيّرة.

4. قوة أوراسية: مع وصول التوتّرات مع أوروبا والولايات المتحدة إلى نقطة الانهيار، تتحرّك تركيا لترك الناتو رسميًا ومتابعة تعاون أوثق وتوافق مختلف مع الشركاء في أوراسيا والشرق الأوسط.

مواءمة المصالح التركية مع مصالح الجار والشريك

الجار أو الشريك	المصالح المتقاربة	المصالح المتباينة	المصالح المتضاربة
إيران	• تجارة موسّعة في السلع والطاقة؛ تعاون اقتصادي • معارضة تأسيس دولتين كرديتين صغيرتين في العراق وسوريا • تأثير محدود لجهات خارجية فاعلة • أمن الحدود • الحذر تجاه روسيا • تسهيل تركيا عمليات الالتفاف على العقوبات المفروضة على إيران • الدعم التركي لقطر في النزاعات مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى	• علاقات إيران السياسية والعسكرية ببغداد • مقاربة النهج الانفصالي الكردي • التموضع في سوريا (تركيا تريد الحد من النفوذ الإيراني) • العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا • مكافحة الإرهاب • الأنشطة الإقليمية الإيرانية ونفوذها	• في سوريا: التعاون الإيراني مع حزب العمال الكرد ستاني لتحقيق ممر لعبور إمدادات الطاقة • الاختلافات الدينية بين الطائفتين السنية والشيعية • عضوية تركيا في الناتو • برنامج إيران النووي • إعادة التوطين في المناطق المهجرة في سوريا والعراق • الدعم التركي للجماعات الإسلامية والجهادية السنّية
العراق	• معارضة تعزيز الدول الكردية الصغيرة في العراق وسوريا • تجارة العبور وتدفق الطاقة	• تأثير إيران والميليشيات الشيعية في العراق • العلاقات مع حكومة إقليم كردستان، وخاصة فيما يتعلق بتدفقات الطاقة	• الوجود العسكري التركي في شمال العراق • العلاقات التركية مع التركمان السنّة الانفصاليين في العراق
الشرق الأوسط العربي	• معارضة النفوذ الإيراني الإقليمي، رغم أن دول الخليج العربي تشكك في التزام تركيا • معارضة نظام بشار الأسد في سوريا، رغم أن الدول العربية كانت قلقة من أن تركيا تركّز أكثر على مواجهة وحدات حماية الشعب الكردية بدلًا من مساعدة المعارضة السنّية العربية؛ بالإضافة إلى القلق العربي من دعم تركيا للجهاديين والجيش السوري الحر	• شروط نهاية اللعبة والتسوية في سوريا، التي تتأثر بتفاهمات تركيا مع إيران والجماعات الجهادية • فلسطين: تركيا لها علاقات بحركة حماس والإخوان المسلمين. الآخرون لديهم علاقات مع السلطة الفلسطينية • عمليات تركيا خارج حدودها ضد حزب العمال الكردستاني وYPG، مما يثير مخاوف حول السيادة	جماعة الإخوان المسلمين: تركيا وقطر تدعمان الجماعة؛ والآخرون يعارضونها • الدعم التركي للجماعات الإسلامية الأخرى في سوريا وليبيا، وكذلك تمكينها لبعض الجماعات الجهادية • علاقات تركيا العميقة مع قطر • خلاف مع مصر حول الإخوان المسلمين والقضايا الفلسطينية • إدارة الموارد المائية المشتركة

الجار أو الشريك	المصالح المتقاربة	المصالح المتباينة	المصالح المتضاربة
"إسرائيل"	• التجارة • التطوير المحتمل لحقل ليفياثان للغاز الطبيعي كمحرك للمصالحة • الإغاثة الإنسانية في قطاع غزة • النفوذ الإيراني المحدود	• العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع البلدان على نطاق أوسع في الشرق الأوسط الشامل • تسهيل "إسرائيل" للوجود الإقليمي للأميركيين وشراكتها معهم	• فلسطين: الدولة والقدس الشرقية وحصار غزة وحماس • دعم "إسرائيل" للحكم الذاتي الكردي • التعاون الإسرائيلي مع حكومة عبد الفتاح السيسي في مصر • شراكة إسرائيلية متزايدة مع قبرص واليونان
روسيا	• التوسع التجاري • التعاون في مجال الطاقة (إمدادات الغاز الروسي؛ المحطة النووية) • التوترات مع الاتحاد الأوروبي والغرب • تجارة الأسلحة • الليبرالية والحكم الاستبدادي	• خطوط عبور الطاقة • قضايا مكافحة الإرهاب • الدور الروسي في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى • العلاقات مع الولايات المتحدة	• نهاية اللعبة والوجود الروسي في سوريا • العلاقات الروسي مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري YPG و PYD • الحشد العسكري الروسي في البحر الأسود • عضوية تركيا في الناتو، وخاصة موقع الدفاع الصاروخي وغيره من عمليات نشر الصواريخ
القوقاز	• تطوير الاتصال والبنية التحتية للتجارة والطاقة • تسهيل الروابط الاقتصادية الأوسع مع أوروبا • انضمام تركيا إلى أذربيجان في صراع ناغورنو كاراباخ	• جهود باكو وتبيليسي لتوثيق العلاقات السياسية والأمنية مع أوروبا • رغبة جورجيا في دعم أقوى ضد روسيا • الاحترام التركي لروسيا في منطقة البحر الأسود	• الاختلافات بين تركيا وأرمينيا بشأن نزاع ناغورنو كاراباخ وما إذا كان ينبغي الإشارة إلى أفعال تركيا في عام 1915 باعتبارها إبادة جماعية • توفير الأرمن القواعد العسكرية لروسيا
آسيا الوسطى	• بعض العلاقات التجارية والإنمائية • التعاون الأمني الطفيف	• التوافق مع روسيا • الاندماج التركي مقيد بسعي دول آسيا الوسطى لتعميق هوياتها الوطنية	• العلمانية الرسمية ضد الإسلاموية

الجار أو الشريك	المصالح المتقاربة	المصالح المتباينة	المصالح المتضاربة
الاتحاد الأوروبي	• التجارة والطاقة • العلاقات الاقتصادية	• أزمة الهجرة • مكافحة الإرهاب وتدفق المقاتلين الأجانب • تحرير تأشيرة الاتحاد الأوروبي	• تراجع الديمقراطية في تركيا • الشتات التركي في أوروبا • السياسة حيال سوريا • توفير الأوروبيين اللجوء السياسي لأتباع غولن والمشتبه بهم بالتورط في الانقلاب الفاشل • الاحتجاز غير القانوني لمواطني الاتحاد الأوروبي في تركيا • مطالبات تركيا البحرية المتنافسة مع اليونان وقبرص في البحر المتوسط وبحر إيجة
الناتو	• التضامن حيال التهديدات التي تتعرّض لها الأراضي التركية • الدور التركي في أفغانستان • تقويض الهيمنة الروسية ومنعها من تعزيز نفوذها في البحر الأسود	• تراجع الديمقراطية في تركيا • التقرّب من روسيا • القيود المفروضة على قاعدة إنجرليك الجوية، والتي تؤثر على العمليات الأميركية والألمانية	• اقتناء أنظمة دفاعية من خارج منظومة الناتو • التحديات التركية العدوانية للمنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين لكل من اليونان وقبرص، والتي تهدد بنشوب صراع
الولايات المتحدة	• التضامن حيال التهديدات التي تتعرّض لها الأراضي التركية • دور تركيا كموزّع للطاقة إلى أوروبا • الدور التركي في أفغانستان • القلق من جهود روسيا للسيطرة وتعزيز نفوذها في البحر الأسود	• تراجع الديمقراطية • التقرّب من روسيا • العقوبات على إيران • المقاربة حيال المقاتلين الأجانب والجماعات الإسلامية في سوريا • القيود المفروضة على قاعدة أنجرليك، والتي تؤثر على عمليات الولايات المتحدة العسكرية • الدور التركي الواسع في المنطقة والعالم الإسلامي • الرغبة التركية في زيادة اعتمادها على قدراتها وتحقيق اكتفائها الذاتي في التصنيع العسكري	• السياسة حيال سوريا • الشراكة التكتيكية الأميركية مع وحدات حماية الشعب الكردية، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وقوات سوريا الديمقراطية • تسليم فتح الله غولن • الدعوى القضائية الأميركية ضد تاجر الذهب رضا ضراب، الذي تورط أردوغان في نشاطه الإجرامي • البروباغندا التركية المعادية للولايات المتحدة في خطاب الحكومة التركية وفي الصحافة الرسمية وشبه الرسمية • امتلاك تركيا لأنظمة دفاعية من خارج منظومة حلف الناتو، وخاصة نظام S-400 للدفاع الصاروخي الروسي • اعتقال تركيا مواطنين أميركيين

إنّ للتطورات في السياسة الداخلية التركية، والسياسات الخارجية والدفاعية، والموقف العسكري تأثيرات هامة على التخطيط الدفاعي الأميركي والجيش الأميركي، خاصة فيما يتعلق بثلاثة من التحديات الأمنية الإقليمية الأكثر إلحاحًا: استقرار سوريا بعد داعش وتطوير استراتيجية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، واحتواء النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط والخليج الفارسي، وموازنة النفوذ الروسي والأنشطة العسكرية في منطقة البحر الأسود وخارجها.

- **طبيعة العلاقات العسكرية الثنائية والتعاون الصناعي العسكري**

للجيشين الأميركي والتركي تاريخ طويل من التعاون الوثيق الذي تطور في ضوء تحول الأولويات. وقد أثبتت القوات المسلّحة التركية أنها تريد العمل بفعالية مع القوات الأميركية، ولكن مصادرنا تؤكّد أن العلاقة بقيت محصورة بالشق العملياني. وكانت وتيرة مشاركة القوات المسلّحة التركية وطبيعتها مع نظيرتها الأميركية آخذة في التحسن قبل انقلاب عام 2016، وعلى الرغم من تباطؤ الوتيرة إلى حد ما خلال الأشهر التالية للانقلاب لا تزال أنّ معظم العمليات والأنشطة المخطَّطة مع قوات الولايات المتحدة في أوروبا مستمرة. لقد كان التعاون مع القوات الجوية التركية قويًا على مدار السنين، بينما كان التفاعل ضئيلًا للغاية بين الجيش الأميركي والقوات البرية التركية، وشهد التعاون بين قوات العمليات الخاصة تحسنًا ملحوظًا بعد عام 2008 واستمر خلال العمليات العسكرية في أفغانستان وسوريا. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ الولايات المتحدة وتركيا بعلاقات تجارية دفاعية طويلة الأمد. في عامي 2011 و2012 دخلت تركيا في مفاوضات مع الولايات المتحدة لشراء منظومات "باتريوت – باك 3" الدفاعية الجوية والصاروخية والمشاركة في تصنيعها، لكن المحادثات انهارت في ذلك الوقت بسبب التكاليف والخلافات حول عملية نقل تكنولوجيا التصنيع، وكان هذا عاملًا مهمًا في قرار تركيا البحث عن بدائل. وعلى الرغم من هذه الجهود التركية لتحقيق تنويع العرض والاعتماد على القدرات الذاتية، فإنّ القوات المسلحة التركية ستظل تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المعدات العسكرية الأميركية خلال العقد القادم على الأقل، وهو عامل إيجابي آخر في الحفاظ على العلاقات العسكرية.

- **استقرار سوريا وجهود مكافحة الإرهاب في المستقبل**

سيحتاج الجيش الأميركي عند القيام بعمليات لمنع عودة ظهور داعش واستقرار سوريا والعراق إلى التنبّه والالتفات للتوترات مع أنقرة فيما يتعلق بالأكراد والعناصر الأخرى في السياسة الأميركية. وعندما تتكشّف مبادرات تحقيق الاستقرار الدبلوماسي والمدني في سوريا والعراق

يمكن لجهود وعمليات التدريب الخاصة بالجيش الأميركي أن تصل إلى أهدافها المنشودة من خلال:

• ضمان أن تكون برامج تدريب قوات الأمن شاملة قدر الإمكان حتى تتطور المناطق المختلطة التي يسكنها الأكراد والعرب بقوة أكثر تنوعًا، كما حدث في منبج.

• العمل مع القوات المسلّحة التركية لتخفيف التوتّرات على طول خطوط السيطرة بين الشرق والغرب في شمال سوريا بين أولئك الذين تهيمن عليهم وحدات حماية الشعب الكردية وتلك التي تخضع لسيطرة الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا.

• توفير الأمن والدعم لموظّفي وزارة الخارجية الأميركية ووكالة التنمية الدولية USAID العاملين في شمال سوريا مع الأمم المتحدة، والشركاء في التحالف الدولي لمحاربة داعش، ومختلف المنظّمات غير الحكومية لمساعدة السلطات المحلية والإقليمية على استعادة الخدمات الأساسية في المناطق المحرَّرة وإنشاء بيئة مؤاتية لإعادة توطين اللاجئين.

• اتخاذ خطوات لتعزيز تعاون الجيش الأميركي مع القوات البرية التركية وقوات العمليات الخاصة، التي من المحتمل أن تعمل أيضًا في سوريا لحماية المناطق الآمنة ومراقبة المناطق الحدودية.

• بدء حوار مركّز مع النظراء في القوات المسلّحة التركية - بالإضافة إلى أي جهود تُبذل لدعم التحالف الدولي - حول كيف ينبغي أن تتمظهر الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب بعد هزيمة داعش.

- **البحر الأسود وشرق البحر المتوسط**

سعت كل من روسيا وتركيا منذ فترة طويلة إلى الحد من العمليات البحرية للقوى غير المشاطئة للبحر الأسود وتطوير نهج تعاوني للأمن الإقليمي. لكن العدوان الروسي على جورجيا وأوكرانيا، وكذلك جهود روسيا الرامية إلى تعزيز حضورها وقوتها في البحر الأسود وقدرتها على إبراز قوتها البحرية، ساهمت في توتير هذا النهج التعاوني. تغيّرت التصوّرات التركية مع الاعتراف بأن روسيا أصبحت مرة أخرى أكبر تهديد عسكري جدي لتركيا، ولا يزال هناك قلق عميق بشأن القدرات العسكرية الروسية ونواياها. ومع ذلك، بسبب تعرّض تركيا لضغوط عسكرية واقتصادية روسية، فمن المرجَّح أن تستمر استراتيجية التوازن بين الناتو وروسيا. ومن المحتمل

أن يكون الموقف الطارئ المستقبلي الذي تستخدم فيه روسيا قوّتها العسكرية لتخويف تركيا أو تقويض مصالحها الأمنية في البحر الأسود أو الشرق الأوسط هو الاختبار الحقيقي لكيفية تأثير هذا التوازن العسكري الإقليمي المتغيِّر على المسار المستقبلي لعلاقات تركيا مع كلٍّ من حلفائها في الناتو وروسيا. تتضمن استراتيجية الموازنة هذه الآثار التالية على خطط التعاون الأمني والدفاعي الأميركية:

• يجب أن يواصل الجيش الأميركي تعميق مشاركته مع نظرائه الأتراك في تطوير الوجود المتقدِّم المخصَّص لحلف الناتو في جنوب شرق أوروبا وفي برنامج التدريبات في البحر الأسود التابع للقيادة الأوروبية الأميركية، وخاصة سلسلة "سيبر غارديان" وسلسلة "نسيم البحر".

• بالنظر إلى حالة عدم اليقين بشأن كيفية استجابة القوات المسلّحة التركية في فترة من التوترات المتصاعدة مع روسيا، يتعيَّن على الجيش الأميركي تصميم ونشر خيارات لوجستية مرنة لدعم أي رادع للناتو في أوقات السلم أو خيارات مرنة لردع الأزمات لكل من بلغاريا ورومانيا.

• إذا واصلت تركيا نشر منظومة S-400s الروسية فسيتعيَّن على الجيش الأميركي بصفته مالك ومشغّل أنظمة "باتريوت" وأنظمة "ثاد" للدفاع الجوي تقييم المخاطر وإدارة أي دمج لتلك الأنظمة مع أنظمة دفاع صاروخي من خارج منظومة الناتو.

• قد يكون للتعاون التركي مع القوات البحرية الروسية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ البحرية التركية أولوية قصوى للقيادة السياسية التركية، قد يكون له تأثير سلبي على التعاون مع الولايات المتحدة وحلف الناتو في العمليات البحرية في البحر الأسود. إلا أنّ استمرار مشاركة قوات الولايات المتحدة وحلف الناتو مع البحرية التركية يمكن أن يساعد في موازنة هذه التأثيرات.

- **التخطيط للقوات والقضايا الإقليمية**

ستواصل تركيا السعي لتحقيق التوازن بين المخاوف بشأن نفوذ إيران المتزايد في الشرق الأوسط وتحسين قدراتها العسكرية، بما في ذلك تطوير القدرات النووية، مع المصالح التركية في تعميق التعاون الاقتصادي والطاقة وفي إيجاد سبل لنزع فتيل العناصر الهشّة في التوتّرات السنّية الشيعية. إنّ الحكومة التركية لا تقيِّم البرنامج النووي الإيراني كتهديد وشيك، فأردوغان ومسؤولون أتراك آخرون دافعوا باستمرار عن حق إيران بتطوير دورتها الخاصة من الوقود

النووي، وأقرّوا بسلمية برنامجها النووي، واستمروا بدعم خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، وشاركوا بالالتفاف على العقوبات المفروضة على إيران. من المرجّح أن يظل دعم تركيا السياسي والعسكري لقطر في النزاع مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى قويًا، الأمر الذي سيجبر الولايات المتحدة على الاختيار بين مجموعات متنافسة من شركائها الشرق أوسطيين.

في أسوأ السيناريوهات يمكن أن يؤدي الانحياز الأميركي المفتَرَض لصالح أحد تلك المعسكرات المتنافسة إلى حرمان الجيش الأميركي من التشبيك أكثر مع دول المعسكر الآخر، مما يعقّد القدرة على الاستجابة في حالة الطوارئ العسكرية في منطقة مسؤوليات القيادة المركزية الأميركية، مثل التصعيد البحري مع إيران في الخليج الفارسي. بالنظر إلى الدور الرئيسي للجيش الأميركي في وجوده المتقدّم في منطقة الخليج الفارسي وجنوب العراق (للتحوط من العدوان الإقليمي الإيراني ولضمان أمن إسرائيل والشركاء الإقليميين الآخرين)، سيتعيَّن على مخطّطي الجيش أن يكونوا على دراية بهذه التوتّرات التي يمكن أن تعطّل خطط الطوارئ الحالية.

أخيرًا، يمكن للجيش الأميركي والمؤسسات الأخرى أن تسعى لمساعدة تركيا على تطوير مناهجها في جامعة الدفاع الوطني الجديدة، ويمكن أن تشجع القوات المسلّحة التركية على مواصلة إيفاد ضباطها إلى الكليات العسكرية في الولايات المتحدة. هذه الخطوات يمكن أن تساعد على تحسين العلاقات المدنية والعسكرية مع تركيا، والتأثير على المسار المستقبلي لـلقوات المسلّحة التركية بطرق يمكن أن تعزّز التعاون الثنائي ومع حلف الناتو على المدى الطويل.

الفصل الثالث: العلاقات التركية مع إيران والعراق: خصومة دائمة أو مساكنة جديدة؟

فتحت الحرب السورية باب العلاقات بين طهران وأنقرة وأصبحت أكثر دفئًا بعد الانتصار شبه الكامل لنظام بشّار الأسد وتهديد حزب العمّال الكردستاني المتزايد لتركيا ولمنطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي في شمال سوريا (روج آفا). وقد تبادل كبار المسؤولين العسكريين في البلدين الزّيارات في تحرّكٍ لم يُشهد له مثيل سابقًا وناقشوا مواجهة التهديدات الإقليمية معًا. ثم إن هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية أدّت إلى خضوع العراق وبلاد الشام لنفوذ إيراني جديد، ما يثير قلق حكومة أردوغان التي تحاول استعادة أمن حدودها. يؤدّي تمدّد الاقتصاد الإيراني ومصالح تركيا المرتبطة باحتياطات جارتها من الطاقة إلى بناء علاقات أفضل. لكن العلاقات

التركيّة الإيرانيّة ستتحدّد وفقًا للتوتّرات المستقبلية بينهما، إذ تعتبر تركيا نفسها حامية التركمان العراقيين (معظمهم من الشيعة) ولا يعجبها النفوذ الإيراني في شمال العراق.

رغم موافقة تركيا على بقاء نظام الأسد من دون شروط مسبقة، تشعر أنقرة بالقلق من النفوذ الإيراني في سوريا وبلاد الشام عمومًا. ولن يكون مستغربًا رؤية تركيا وإيران على حد سواء تتصادمان وتتعاونان مع بعضهما البعض في مختلف القضايا في أماكن مثل العراق. لكن يمكن لواشنطن أن تعتمد على تركيا، في بعض الأحيان، لمتابعة العلاقات مع إيران والعراق بطرق قد لا تناسب المصالح الأميركية. ويثبت التعاون بين تركيا وإيران والعراق في ظلّ سعي حكومة إقليم كردستان للاستقلال أنّ هذه الدول تتغلّب على عامل انعدام الثقة لتخدم مصالحها الخاصة.

المصالح الإيرانية تؤجّج التنافس والتعاون مع تركيا

تسعى تركيا من خلال عدم الاستقرار في العراق وسوريا لصون أمن حدودها والتصدّي لحزب العمال الكردستاني، ويتأثّر تعامل أنقرة مع الصراعات بإيمانها أنّ إيران تتعدّى على البحر الأبيض المتوسط وتحاول إحياء الإمبراطورية الفارسية. وتعمل إيران على منع صعود قوّة العراق الذي قد يشكّل قوة توازن طموحاتها الإقليمية، وتسعى لإبقاء الأراضي العراقية والسورية وساحل البحر الأبيض المتوسط كممر برّي إلى حزب الله. وترى إيران أنّ أنشطة تركيا هي محاولات لإعادة تأسيس الإمبراطورية العثمانية.

اتبعت إيران لتحقيق أهدافها، منذ عام 2003، استراتيجية دعم المنظّمات السياسية الشيعية وفي نفس الوقت إنشاء العديد من الجماعات الشيعية المتشدّدة التي يمكنها الضغط على السياسيين ومنع حكومة بغداد من أن تصبح مستقرّة ومستقلّة. غالبًا ما تلعب طهران دورًا في خلق الأزمات ثم تتدخل كفاعل لا غنى عنه في حلّها.

تتبلور استراتيجية إيران في التعامل مع الأكراد العراقيين من خلال تنافسها مع تركيا لفرض نفوذها على كردستان العراق وتهدف طهران إلى منع قيام دولة كردية على حدودها الأمر الذي سيولّد نزعة انفصالية بين الأكراد الإيرانيين وسيعزّز حضور تركيا العضو في حلف الناتو. ويسعى الإيرانيون إلى فرض نفوذهم على حكومة إقليم كردستان بهدف موازنة بغداد في حال خرجت الحكومة العراقية عن الهيمنة الإيرانية. لذلك سعت طهران لاكتساب قاعدة سياسية واقتصادية في كردستان العراق.

إضافة إلى ذلك، تسعى إيران إلى منافسة الأعمال التجارية التركية في كردستان العراق، خاصة في مجالات الطاقة والإنشاءات، بهدف زيادة نفوذها على حكومة إقليم كردستان. وكما هو شائع، تغلق طهران الحدود بين إيران وكردستان العراق لإبطاء حركة المرور التجارية كوسيلة للضغط السياسي. وكانت إيران قد هدّدت حكومة إقليم كردستان في حال تحرّكها ضد المصالح الإيرانية بإنّ طهران تستطيع بناء خط أنابيب بين كركوك وإيران يتجاوز المناطق التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي الوقت عينه سعت إيران إلى تطوير الفرص الاقتصادية المشتركة مع حكومة إقليم كردستان ما أزعج بغداد.

تؤثّر عوامل أخرى على تحسين فرص تركيا على حساب إيران والعلاقة مع حكومة إقليم كردستان. عقب انتهاء الحملة العسكرية للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية دخل الأكراد والمليشيات الشيعية في صراع على الأرض فأصبحت علاقات طهران مع حكومة إقليم كردستان معقّدة. ومن المرجّح أن تدعم أربيل ولا سيما الحزب الديمقراطي الكردستاني وجود القوات التركية في بعشيقة كسدّ مانع ضد محاولات الميليشيات الشيعية المستقبلية الهادفة إلى إخراج قوات البشمركة من نينوى. ولطالما عبّر الجمهور الكردي عن استيائه من الهجمات التي تشنّها طهران على الجماعات الكردية داخل إقليم كردستان. وبالاستناد إلى العديد من الأحداث التاريخية يبدو أنّ السياسة مرتبطة بالجماعات الكردية، وأن العلاقات الكردية الإيرانية ستبقى مادة للجدل، أما اليوم فقد نسّقت كل من إيران وتركيا سياساتهما فيما يتعلّق بحكومة إقليم كردستان.

بغداد وأربيل: وجهات نظر بشأن العلاقات مع تركيا

كانت الاستراتيجية التركية في العقد الماضي تتلخّص في اللعب مع بغداد وأربيل ولكن لدى تركيا في نهاية المطاف حوافز واضحة تميل لصالح الأكراد. والواقع أنّ موقف تركيا باعتبارها الشريك التجاري الرئيسي لحكومة إقليم كردستان يؤمّن لها نفوذًا قويًا. فقد استخدمت أنقرة قوّتها الاقتصادية لإجهاض محاولات حكومة إقليم كردستان للاستقلال، والآن أصبحت أنقرة أكثر نفوذًا من ذي قبل نظرًا لخسارة حكومة إقليم كردستان موارد النفط الوفيرة في كركوك. يجعل الإرث التركي العثماني العرب العراقيين وخاصة الشيعة حسّاسين إزاء الأنشطة السياسية التي تمارسها أنقرة في بلادهم. ففي عام 2016 اشتكى أردوغان من أنّ معاهدة لوزان الموقّعة بين مصطفى كمال أتاتورك والبريطانيين عام 1923 قلّصت مساحة تركيا الحقيقية.

وكان خطاب أردوغان عبارة عن مزيج من القومية والطائفية، وتحدث فيه أيضًا عن حماية "إخوة تركيا من العرب السنّة" في الموصل.

العلاقات التركية المستقبليّة مع إيران والعراق

من المتوقَّع أن تتوتّر العلاقات بين أنقرة وبغداد في أعقاب تحرير الموصل والمناطق المحيطة بها من داعش، فقد هدّدت عدة مجالس إقليمية عراقية في تشرين الأول عام 2016 بمقاطعة الشركات التركية وسط النزاع مع العراق بسبب تواجد القوات التركية في بعشيقة. وتشير التقديرات إلى أنّ هذه المقاطعة سوف تكلّف تركيا 11 مليار دولار في عائداتها التجارية.

شكّلت رغبة إيران عام 2016 في تأمين إمدادات عسكرية ومد خط أنابيب نفط عبر الأراضي العراقية والسورية إلى البحر الأبيض المتوسط مصدرًا للقلق والانزعاج التركي لأنّه سيمر على طول الحدود التركية. أما المناطق المتنازع عليها والمحدّدة على هذا الطريق فهي: سنجار وتلعفر في العراق، وعين العرب (كوباني) والقامشلي في سوريا. يمكن لهذا الهدف أن يحقّق التقارب بين طهران وحزب العمال الكردستاني لأنّ الأخير يريد السيطرة على سنجار لتهريب البضائع إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا. علاوة على ذلك قد تشعر إيران بالقلق من تحوّل منطقة نفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا - الخارجة عن سيطرتها – إلى ساحة لتواجد الجيوش والاستخبارات الغربية. إنّ أي ممر محتمل بين إيران ومناطق نفوذ حزب العمال الكردستاني سيقطع الطريق على خط أنابيب شمال-جنوب العراق إلى تركيا. وكما يشير أحد المحللين المرموقين: "يؤدي تعطيل خط الأنابيب من جانب إيران أو حزب العمال الكردستاني وتوقف العمل به إلى عواقب على الأكراد العراقيين وعلى تركيا وعلى المستهلكين الأوروبيين، الأمر الذي سيشكّل ضمانة استراتيجية لإيران في وقت الحرب".

علاوة على ذلك، تستطيع إيران في ظل علاقات أوثق مع حزب العمال الكردستاني أن تقنع الحزب بالضغط على "حزب الحياة الحرة" الكردي الإيراني (بيجاك) لكبح أنشطته. هذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص لإيران لأن مقاتلي بيجاك حصلوا على خبرة قتالية قيّمة خلال قتالهم إلى جانب حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية ضد داعش. إنّ أي تصعيد محتمل في الهجمات الكردية الإيرانية على القوات الإيرانية سيجعل هذا الأمر أكثر ضرورة لطهران. وأخيرًا، قد يؤدي تعاون روسيا مؤخرًا مع تركيا في سوريا إلى إحداث التوتر بين طهران

وأنقرة، ففي كانون الأول عام 2016 قدّم الروس دعمًا جويًا للقوات البرية التركية بدلًا من وحدات حماية الشعب الكردية خلال معركة استعادة مدينة الباب السورية.

العلاقات مع الكرد

تتّفق أنقرة وحكومة إقليم كردستان بشأن رغبتهما في إضعاف نفوذ حزب العمال الكردستاني في العراق وسوريا، ولكن قرار تركيا تصعيد هجماتها على حزب العمال الكردستاني في المنطقة الكردية يؤدي إلى ردود أفعال عنيفة من جانب السكان المحليين. إنّ المصالح التركية متقاربة أو متباعدة أو في صراع مع مصالح إيران والعراق.

الاستنتاجات والآثار بالنسبة للولايات المتحدة

يبدو أنّ تركيا وإيران أصبحتا أكثر تقاربًا بشأن قضيتين إقليميتين مهمّتين: الحرب الأهلية السورية ونزوع إقليم كردستان إلى الاستقلال. لقد أدركت أنقرة أنّ الأسد سيظلّ حاكمًا لسوريا، وعملت مع إيران وروسيا على تخفيف حدّة الحرب. وعملت تركيا وإيران معًا على إحباط استقلال الأكراد في شمال العراق لكنّهما ليسا صديقين، فتركيا تتعامل مع إيران في قضايا محدّدة تناسب مصالحها وقد تكون أحيانًا على حساب المصالح الأميركية، وقد ساعدت تركيا في توسيع نطاق القوة الإيرانية في سوريا من خلال مشاركتها مع إيران في عملية أستانا لحل الصراع السوري، وفي شمال العراق من خلال التعاون مع طهران لمنع استفتاء استقلال حكومة إقليم كردستان. ومن المستبعَد أن تعمل القوات الأميركيّة في المناطق المحرّرة من سوريا ضدّ إيران نظرًا لالتقاء المصالح والسياسات بين سوريا وتركيا وإيران والعراق، بالإضافة إلى روسيا في مسألة مكافحة الإرهاب.

ترى كلّ من تركيا وإيران في الوقت الحالي ضرورة التعاون بيد أنّ أسبابًا جديدة للتوتّر تلوح في الأفق. تواجه تركيا بعض التحدّيات المستمرة في العراق، فقد وجد الأكراد عندما اقترب مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية من أربيل أنّ إيران كانت هناك لمساعدتهم وليس تركيا. ويشعر التركمان بالقلق إزاء عداوة أردوغان لبغداد، في حين أحبطت بغداد وأنقرة استقلال الأكراد لا يزال كلٌ منهما حذرًا من نوايا الطرف الآخر، ولا يزال احتمال نشوب صراع حول الوجود العسكري التركي الدائم بالقرب من الموصل قائمًا.

قد تؤدي هذه التوترات بين أنقرة وبغداد إلى تعقيد الجهود الأميركية الرامية إلى تعزيز الأمن والمصالحة بين الشيعة والسُنّة والتنمية الاقتصادية في العراق بعد هزيمة داعش. لقد تزايد

النفوذ التركي على حكومة إقليم كردستان منذ سقوط كركوك، ولكن يبقى أن نرى إذا كان هذا سيعزز أواصر التعاون في مكافحة حزب العمال الكردستاني في عهد ما بعد مسعود بارزاني، وإذا كانت أنقرة سوف تدفع حكومة إقليم كردستان إلى بغداد أو تستمر في تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تعود بالنفع المتبادل على تركيا وحكومة إقليم كردستان.

يؤدي استخدام أنقرة لقوّتها في شن الهجمات ضد حزب العمال الكردستاني إلى نتائج عكسية وإلى تفاقم الانقسامات داخل حكومة إقليم كردستان، ما يلحق الضرر بالمصالح التركية. وترحّب تركيا بالجهود الأميركية الرامية للحدّ من نفوذ إيران، إلّا أنّ السياسات التركية المحدَّدة في التعامل مع إيران والعراق وسوريا تتعارض غالبًا مع التوجّهات الأميركية. ومن المرجح أن تظلّ سوريا الساحة الأكبر للتوترات والتعاون في نفس الوقت مستقبلًا. في الوقت الراهن تتعاون طهران وأنقرة تبعًا لمصالحهما ولا سيما الاستراتيجية منها وأيّ توترات أو حتى نزاع مسلّح بين معسكريهما سينهي التعاون الاستراتيجي.

مقاربة متكاملة:
إعادة تفكير في الإرهاب العابر للحدود[1]

مارتا كرينشو، المعهد الأميركي للسلام، شباط 2020

الحرب الأهلية، الإرهاب العابر للحدود، والتدخل العسكري

"الإرهاب العابر للحدود يمكن أن يُنظَر إليه على أنه تمرّد على نطاق عالمي، وحملة عنيفة تهدف إلى التأثير على جمهور على الصعيد العالمي ويشجع أنصاره من خلال استخدام تقنية الاتصالات الحديثة"

تمت دراسة الحرب الأهلية والإرهاب العابر للحدود والتدخل العسكري الأجنبي بشكل منفصل، لكن نادرًا ما تم النظر إليها مجتمعة. إن العوامل التي تحكم الإرهاب وتربط بينه وبين الحرب الأهلية والتدخل العسكري مركّبة، ونقاط التداخل لا تتلاءم تمامًا مع النماذج السببية البسيطة. الحكومات تحتاج إلى مقاربة متكاملة لتقييم تهديد مسألة التطرف الجهادي العنيف، تأخذ في الاعتبار التعقيد، وخطة الطوارئ، والعواقب غير المحسوبة.

مثل هذه المقاربة المتكاملة يجب أن تساعد على شرح هذه الظواهر من بطرُق مختلفة. أولًا، هذه المقاربة تساعد في تفسير القوة المستمرة للدعوة الجهادية من أجل هوية إسلامية جامعة للدفاع عن المسلمين ضد العدوان الغربي. إنّ الحروب الأهلية وتدخّلات الطرف الثالث في النزاعات المحلية مسائل دعائية في حرب المعلومات الحديثة وهي تساعد في تفسير الإرهاب العابر للحدود. ثانيًا، هذه المقاربة تكشف كيف أنّ الحرب الأهلية وضعف الدولة

---

* تعريب: ندى غازي

[1] Martha Crenshaw, "Rethinking Transnational Terrorism, An Integrated Approach", United States Institute of Peace, February 2020
https://www.usip.org/sites/default/files/2020-02/pw_158-rethinking_transnational_terrorism_an_integrated_approach.pdf

يتيحان للفاعلين خارج إطار الدولة إنشاء قواعد وكسب موارد مادية مما يجعلهم أكثر تهديدًا وقدرةً على التسبّب بوقوع تدخّل عسكري لطرف ثالث. هذا التدخّل العسكري الأجنبي يمكنه أن يسرِّع الحرب الأهلية والإرهاب العابر للحدود في آن واحد. ثالثًا، تساعد هذه المقاربة في توضيح العلاقة بين الحرب الأهلية والإرهاب العابر للحدود: الحروب الأهلية تؤمّن منطلقات لشبكات الإرهاب العابر للحدود مستغِلّةً الصراعات المحلية، وبالتالي توسيع النطاق العالمي للحركات الجهادية العنيفة.

إنّ المعلومة المقدمة ضمن إطار متكامل تفترض سؤالين مباشرين: أولًا، ما هي النتيجة المحتملة للحرب الأهلية حيث المتطرّفون هم اللاعبون؟ هل يفوز المتطرّفون؟ وثانيًا، هل يؤدي التدخل العسكري الأجنبي إلى تصاعد الإرهاب العابر للحدود؟ منذ أحداث 11 أيلول عام 2001 وإعلان الولايات المتحدة "الحرب على الإرهاب"، اعتمدت الأخيرة بشكل كبير على القوة العسكرية لهزيمة الإرهاب، لكن مثل هذا الرد غالبًا ما يصبح جزءًا من المشكلة وليس الحل. إن امتلاك المسار الواضح للإجابة عن هذه الأسئلة سيفيد الولايات المتحدة وشركاءها في مجال الأمن.

قوة الأيديولوجيا المتطرفة والتواصل الإلكتروني

إن التهديد الحالي للإرهاب العابر للحدود المتمثِّل اليوم بالجهاد ينشر رسائله على نطاق عالمي عبر استخدام كل من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعية، وهذا ما برهن تنظيم الدولة الإسلامية قدرته على استغلالها. وقد أظهرت مؤسسة "راند" أنّ التجنيد هو الهدف المنشود بكل عناية وراء الحملات الإعلامية التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية، والتي تعتبر شكلًا من أشكال "الحرب السياسية" التي تمارس من قبل الدول وغير الدول.

إنّ رد الولايات المتحدة على الدعاية الجهادية يتّجه إلى التركيز على كيف وإلى من تنتقل الرسالة. واحدة من المقاربات هي محاولة منع الوصول إلى مِنصّات التواصل. المقاربة الثانية هي تحصين أو حماية متلقِّي الرسالة لجعلهم أقل انجذابًا إليها. تركّز العديد من المبادرات الهادفة إلى مواجهة التطرّف العنيف على منع تكوّن الراديكالية وتعزيز التسامح الاجتماعي. كما جرت أيضًا محاولات لصياغة سرديات معاكسة في إطار ما هو متعارف عليه بـ "الصراع الفكري" وهذا ما لم يلقَ نجاحًا كبيرًا.

إنّ غياب مضمون متماسك يعتمد على الواقع المعاصر لن يسمح بأن تصل هذه الرسائل إلى الجماهير بشكل مقنع، فالجهود التي تقيّد استخدام المتطرّفين للإنترنت، والحد من الدعاية الرقمية، ومنع تشكُّل الراديكالية الفردية، كلها وسائل قد تخاطر بتجاهل الوقائع التي قامت عليها هذه الدعاية في الأساس. من المؤكد أنّ السيطرة على مواقع التواصل يسمح للجهاديين بتفسير الحقائق بما يتناسب مع قضيتهم، ولكن تفسيرهم حتى لو أنّ كان محرّفًا لا يمكن فصله عن ما يحدث على الأرض. يمكن أن تعتمد جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية على الصور والخطابة في ساحة المعركة لإثارة التعاطف من أجل قضيتهم ومحاولة تأسيس شرعية، وتعبئة الدعم الشعبي، وتجنيد الانغماسين والانتحاريين من أجل الكفاح المحلي، الخ.

إن الرد العسكري على الإرهاب والتمرد، وخاصة عندما يقوم به طرف ثالث من البلدان التي تتدخَّل في النزاعات المحلية، يمكن أن يكون حتى أكثر فائدة في تقوية السرديات الأيديولوجية وجعلها معاصرة وموثوقة وأكثر إقناعًا وإلحاحًا. ويساعد تأطير استخدام التطرّف العنيف كوسيلة لدعم هوية إسلامية جامعة - وهي التي تسعى إلى الدفاع عن المسلمين في جميع أنحاء العالم وإنشاء نظام حكم قائم على الإسلام - على توضيح استدامة قوة الأفكار، وهذا ما يؤمِّن الحافز المباشر للعمل وفقًا لهذه المعتقدات. في ثمانينيات القرن الماضي ساعدت الحرب الأهلية القاعدة على إطلاق سردية الالتزام الديني بالدفاع عن الجماعات المسلمة السنّية المهدَّدة.

في التسعينيات عززت الحروب الأهلية اللاحقة في البوسنة والشيشان بالمثل سردية الهوية تحت وطأة الحرب التي نشبت في أفغانستان. في تحليل لسيروين مور وبول توميلتي حول ميراث الحروب في الشيشان، أكّدا على تبنّي المتطرفين المبكّر لأهمية بث الصور والبيانات من منطقة الحرب (البوسنة وبعدها الشيشان)، وذلك قبل ظهور الخبرة الدعائية من العراق واليمن وسوريا بزمن طويل، وتأثيرها على موجة جديدة من المقاتلين، فقد قدّم تصوير العمليات العسكرية في الشيشان ونشرها على نطاق واسع عبر أقراص مدمجة وعبر شبكة الإنترنت في النصف الثاني من التسعينيات كدعاية قوية للجيل الثاني من الجهاديين في أوروبا والشرق الأوسط.

التواصل المتطرف وحشد المقاتلين العابر للحدود

إنّ الرواية الجهادية المتعلّقة بالدفاع عن الهوية الإسلامية الجامعة ضد التهديدات هي أيضًا عامل محفّز في ظاهرة "المقاتل الأجنبي" الذي ينتقل إلى مناطق الحرب الأهلية للانخراط في الجهاد. من منظار الإطار الشامل المقترح في هذا التقرير، فإن الحروب الأهلية هي شرط ضروري لحشد المقاتلين الأجانب. إنّ قدامى المحاربين في الحروب الأهلية مطوّعون موثوقون ومقنعون في إطار الشبكات الإرهابية، وغالبًا ما يظهرون في الدعايات الجهادية.

كان السعي لجذب المقاتلين الأجانب إلى الصراع الدائر في أفغانستان عام 1980 راسخًا بصلابة، ولم تكن بعض الدول كالسعودية راضية عن تشجيع انتقال المتطرّفين المحليين. وقد خلقت الحروب الأهلية اللاحقة، خاصة تلك التي أدّت إلى تدخّل قوات الاحتلال غير المسلمة، فرصًا لمشاركة الأجيال المتعاقبة من المتطوّعين الأجانب من أنحاء العالم. وكان اثنان من الخاطفين في أحداث 11 أيلول عضوين في "كتيبة المجاهدين" بين 1992 و1996 في البوسنة – وهي قلب أوروبا بالنسبة لابن لادن.

أدّت الحرب الأهلية في سوريا عام 2011 إلى تصعيد دراماتيكي في عدد المقاتلين الأجانب الذين أتوا بعشرات الآلاف من سبعين دولة على الأقل. ومع انتهاء الحرب يطرح السؤال حول كيفية تعامل الدول الأصلية التي جاء منها المقاتلين السابقين والمجتمع الدولي وعائلاتهم مشكلة كبيرة. هل من المرجَّح أن يعود المتطوّعون السابقون إلى الإرهاب والتطرف؟ أو أن الالتزام الإيديولوجي لديهم قد تراجع؟ بعض قدامى المحاربين في الحروب الأهلية في العراق وفي سوريا متورطون في هجمات في كلٍّ من فرنسا وبلجيكا وإندونيسيا. حتى لو أنّ المقاتلين الأجانب العائدين تابوا بصدق، هل ستقبلهم بيئاتهم؟ وماذا سيحدث إذا لم يُسمَح لهم بالعودة؟

هذه المشكلة تواجه بشكل خاص الدول الضعيفة التي تكافح لتعزيز شرعيتها الخاصة ومواجهة تهديد التطرف الداخلي كتونس التي شكّلت مصدرًا لعدد كبير من المقاتلين الذين شقوا طريقهم إلى سوريا. إن كيفية التعامل مع المقاتلين السابقين، سواء الأجانب أو غيرهم، هي أيضًا قضية حرجة بالنسبة للعراق، حيث لم يتم تطبيق العقوبة على أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية الذين تم أسرهم فحسب، بل أيضًا طُبِّقَت على المقرّبين منهم، وهذا ما أثار الغضب

السنّي وزاد من دعم تنظيم الدولة الإسلامية، الذي استعاد قوة كبيرة في العراق منذ انهيار الخلافة وواصل جهوده بالتجنيد في جميع أنحاء العالم.

وكما أظهرت تفجيرات لندن في تموز عام 2005، فإنّ الحروب الأهلية في الخارج، وخاصة عندما تكون مصحوبة بتدخل عسكري أجنبي، تساهم أيضًا في إلهام الإرهاب المحلي. إن اختيار الهجمات داخل البلد الأم هو للحصول على الانتقام، وغالبًا ما يكون بديلًا عن الانتقال للقتال في الخارج. لقد أصبح من الشائع بالنسبة للإرهاب في الدول الغربية أن تتم تغذيته بالدعاية عبر الإنترنت، مما يؤدي إلى تقوية "الراديكالية الذاتية" بدل أن يتم تنظيمه وتوجيهه من قبل مجموعات محددة من المتطرفين. كان غزو العراق عام 2003 واحتلاله مصدرًا قويًا لما يمكن أن يُسمّى بـ "انتعاش التحفيز"، وقد افترض علماء النفس الاجتماعي أنّ استمرار هذا الغضب من السياسات الخارجية الغربية دفع للتطرف وإضفاء الشرعية على الهجمات الإرهابية ضد الغرب.

تندرج معظم المؤامرات والهجمات في الولايات المتحدة منذ 11 أيلول عام 2001 ضمن فئة التوجيه الذاتي، أي الإرهاب المحلي المنشأ، بما في ذلك تفجيرات ماراثون بوسطن عام 2013، وإطلاق النار في سان برناردينيو عام 2015، وفي ملهى أورلاندو للرماية. وهكذا فإنّ النداء الأيديولوجي أو الديني لا يفسّر بحد ذاته التهديد الإرهابي العابر للحدود أو تدفّق المتطوّعين للقتال في الحروب الأهلية في الخارج، بل يبدو أنّه يشكّل عنصرًا ضروريًا. وبالفعل، فإن تعبئة أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب للانتقال إلى مناطق الصراع غالبًا ما يتم تنظيمها من خلال الشبكات الاجتماعية المحلية أو عبر أفراد مؤيدين لنفس طريقة التفكير.

أظهرت سجلات القاعدة التي ضُبِطت في العراق بين عامي 2006 و2007 أنّ العديد من المتطوّعين من الخارج كانوا ينتمون إلى مجموعات اجتماعية متماسكة، وقد جُنِّدوا من قبل نفس المجنِّد، ويمكن أن يكونوا قد ذهبوا إلى المدرسة الثانوية نفسها، ومنتسبين إلى نفس النادي الرياضي أو صالة الألعاب الرياضية، أو كان لهم أصدقاء وأقارب مشتركين، وقد تطوعوا بشكل جماعي وليس بشكل فردي.

الأرض، والموارد، والرسائل الأيديولوجية

يعزّز الجانب المادي لاشتعال الحرب الأهلية والإرهاب والتدخّل - أي السيطرة على الأراضي والموارد - البعد الأيديولوجي ويشكّل سببًا قويًا للتجنيد. تمنح الحروب الأهلية للإرهابيين العابرين للحدود فرصة لإنشاء قواعد للتنظيم والتدريب، مع أن الإمساك بالأرض له سيئاته أيضًا، إضافة إلى أنّ بيئات الحروب ملائمة أيضًا للحصول على الأسلحة والمعدات والأموال والمجندين.

عندما يتمكّن المتمردون من بناء هذه القدرات، خاصة إذا كانوا يستخدمون قواعد ثابتة لإطلاق حملاتهم العابرة للحدود، فإنّ الدول المحلّية والحلفاء الأجانب هم أكثر إدراكًا لملاحظة كونهم تهديدًا جديًا، مما يؤدّي إلى القمع من قبل حكومات هذه الدول (في حالة الدول القوية نسبيًا) أو تدخُّل طرف ثالث (في حالة الدول الضعيفة التي هي تحت هيمنة الأقوياء)، أو الاثنين معًا. إنّ ردة فعل كهذه تعزّز من فاعلية الدعاية لقضية المتمرّدين، ويمكن استخدامها لجذب مقاتلين جدد.

يمكن للتنظيم في ظل هذا الملاذ الآمن أن يخطّط دون تدخّلات، وأن يبني هيكله الخارجي، وأن يُنشِئ معسكرات تدريب واسعة، وأن يؤسّس لنظام تعليم عسكري للمجنّدين. كانت القاعدة قادرة على كسب موطئ قدم في أفغانستان لأنّ طالبان انتصرت في تلك الحرب الأهلية التي تلت الانسحاب السوفياتي عام 1989. تسلط هذه المسألة أيضًا الضوء على بعض خصائص هذه القواعد الإقليمية، ومنها أن يكون للخصم عنوان ثابت في مكان ما، فهناك أهداف مادية واضحة كي يهاجمها الخصم، بما فيها معسكرات التدريب، مخابئ الأسلحة، الموارد الاقتصادية مثل حقول النفط، ومرافق الاتصالات. يجب على المنظّمة المسلّحة تطوير استراتيجية دفاعية مع أنّ البقاء في وضعية الهجوم يُعتبَر عادة الاستراتيجية الأفضل لحرب العصابات أو الإرهاب. إذا كانت مراقبة المجموعات السكانية متداخلة مع هذا الأمر فإن المهام العمليّة وإدارة الحكم تصبح صعبة ومشتَّتة، إذ يجب تأمين الخدمات الاجتماعية، وجمع الضرائب، والحفاظ على النظام.

ازدادت المخاطر المرتبطة بقواعد ثابتة في عصر حرب الطائرات بدون طيار، فمنذ حادثة الطائرة بدون طيار الأميركية عام 2002، ازدادت الغارات بشكل ملحوظ في باكستان واليمن والصومال وليبيا. ومع قيام الدول بتوسيع قدراتها الانتقامية يضمن الملاذ الإقليمي سلامة

أقل، خاصةً للقادة البارزين. مثال على ذلك حالة أنور العولقي، الجهادي القيادي في لقاعدة الذي قُتل في اليمن بواسطة غارة أميركية بدون طيار عام 2011.

عندما تكون الدول في حروب أهلية لا تكون اعتبارات السيادة عائقًا قويًا أمام جهود مكافحة الإرهاب العابر للحدود، فقد أثبتت الولايات المتحدة في إطار حالات التهديدات القصوى استعدادها لانتهاك سيادة الدول، وظهر ذلك على سبيل المثال من خلال القيام بغارات محفوفة بالمخاطر لقتل بن لادن في أبوت آباد في باكستان. لذلك فإنه لا يوجد في منطقة حرب أهلية لا قاعدة إقليمية، ولا ملاذ سري في دولة قوية نسبيًا يمكن الاعتماد عليهما في توفير الأمن الكامل للجهات الفاعلة العنيفة خارج الدول.

تتناقص قدرة السيطرة على الأراضي كلما كانت هذه الفصائل المتطرّفة قادرة على العمل بدون قواعد ثابتة. وعلى سبيل المثال، يظهر تحليل أنشطة حركة الشباب في الصومال أنّ خسارة الأراضي لم تخفّف من وتيرة هجمات هذه الجماعة الإرهابية (رغم أنه من المسلّم به أنّ الصومال عندما كانت في حالة انهيار كان للمسلحين فيها قدرة فائقة على الحركة).

تفضّل الشبكات الإرهابية العابرة للحدود المساحات غير الخاضعة لحكم الدولة، داخل دولة ضعيفة، على أن تكون في ظروف عنيفة خطرة، وقد تفضّل هذه الشبكات العمل بهدوء دون أن تثير أي انتباه. تسهم الدول الفاشلة أيضًا في كل من الحرب الأهلية والإرهاب – أي أن ضعف الدولة هو أحد شروط اندلاع الحروب الأهلية، وبعكس ذلك، كما تشير الباحثة السياسية بريدجيت كوججينز، فالحرب الأهلية قد تفسّر كلًا من فشل الدولة والإرهاب العابر للحدود معًا.

إن الاعتبارات المادية والأيديولوجية يمكنها أن تقوّي بعضها بعضًا، من ذلك مثلًا أن خلافة تنظيم الدولة الإسلامية لكونها مشروعًا إقليميًا شمل أجزاء مهمة من سوريا والعراق، وأزال الحدود بين هاتين الدولتين، فإن هذه الخلافة المُتَخَيّلة إلى حدٍ لم تستقطب عددًا غير مسبوقٍ من المقاتلين من أنحاء العالم وحسب بل جذبت أيضًا مناصرين أرادوا العيش على أرض هذه الدولة المُتَخَيّلة التي روّجت لها وسائل إعلامية. إنّ الخلافة جعلت تنظيم الدولة الإسلامية ندًا قويًا لتنظيم القاعدة في عالم الجهادية السلفيّة، وقد حدّت من توسّعه العالمي السريع عبر المؤسسات التابعة له في العالم، أي الولايات، في مصر وأماكن أخرى في أفريقيا، والقوقاز وأفغانستان وجنوب شرق آسيا. وبتحول تنظيم الدولة إلى قوة عسكرية متعارف عليها أصبح قادرًا على كسب نقاط إضافية إلى إنجازاته، وبالتالي جذب المزيد من المجنَّدين.

وكما هو متوقع، فإن العوامل التي جعلت من تنظيم الدولة الإسلامية قويًا جعلته أيضًا معرّضًا للخطر في نفس الوقت. إنّ تأسيس السيطرة الإقليمية – أي الخلافة - هو ما حفّز على تأسيس التحالف الدولي لهزيمة الدولة الإسلامية، فالتدخّل العسكري الأساسي من قبل قوى متعددة، بما فيها الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا، لم يكن ليحدث لولا انتصارات الدولة الإسلامية. كان الجميع متحالفين ضد تنظيم الدولة حتى لو كانوا منقسمين حول نظام الأسد في سوريا ودعمهم للمعارضة اللاجهادية (المعتدلة). كان تضارب مصالح دول التحالف يعني أنه عندما يبدأ تهديد داعش بالتراجع فإن استراتيجية تأسيس استقرار إقليمي تمنع عودة ظهور هذا التنظيم تبدو غير واضحة المعالم.

دور حركة الانتقال عبر الحدود باستمرار المجموعات المتطرّفة المهزومة عسكريًا

تشير استمرارية تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق التي كان يسيطر عليها - والتي تلاشت منذ 2019 ضمنًا - إلى صعوبة الاعتماد على النصر العسكري لهزيمة الطموحات الجهادية والوقاية من الإرهاب. قد تتمكن الجماعات المتطرّفة العابرة للحدود من البقاء على قيد الحياة من خلال انتقالها عبر الحدود. والتمدّد الإقليمي يكون ممكنًا بسبب ضعف الدول المجاورة وسهولة اختراق حدودها، وكذلك قدرة الأيديولوجيا الجهادية العابرة للحدود. عندما انتقل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى مالي تحالف مع متمرّدين محليين وانفصاليين كانوا قد قاوموا مطولًا حكومة باماكو. وما يدعو للسخرية أنّ التحالف الجديد كان قادرًا على السيطرة على معظم شمال مالي عام 2013، وذلك نتيجة لتسوية سلمية مع المتمردين المحليين، وهذا ما أضعف وجود الحكم المركزي. كما أنّ استقرار النظام اهتزّ فيما بعد نتيجة لانقلاب عسكري. إن التصعيد الحاد للحركة الجهادية في مالي دفع فرنسا والأمم المتحدة إلى التدخّل العسكري. ونتيجة لتدهور الوضع الأمني الإقليمي أطلق الاتحاد الأوروبي حملة "قوة دول الساحل الخمس الإقليمية". وقد دعمت واشنطن هذه المهمات لكنّ مستقبل الدور الأميركي هو الآن موضع الشكوك.

كما أن التعقيد المتزايد المرتبط بالقواعد الخلفية في ليبيا، والذي أصبح ممكنًا بسبب الحرب الأهلية الليبية، ساعد كلًا من القاعدة وداعش معًا رغم الغارات الجوية الأميركية التي كانت تستهدف هذه المناطق. على سبيل المثال، عندما ضغطت القوات الفرنسية التقليدية في مالي عام 2013 على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كان التنظيم قادرًا على التراجع عبر الحدود إلى ليبيا.

السلاح والتمويل

يُعتَبَر السلاح والمال موارد أساسية للإرهاب اللا دولتي، فالإرهاب وسيلة غير مكلفة مقارنة بوسائل عنف أخرى، ولكن لا تزال هناك حاجة للمال والأسلحة، وخاصة إذا كان لدى الإرهاب العابر للحدود ولحركات التمرد استراتيجيات مشتركة. وبالتالي فإنّ قطع تمويل الإرهاب هو هدف أساسي في سياسة الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. إن الحروب الأهلية تفتح المجال أمام تدفّق الأسلحة البسيطة والذخيرة والمعدّات، خاصة إذا كانت الاضطرابات تلي انهيار الدولة المفاجئ (كما في العراق أو ليبيا). ويمكن للشبكات العابرة للحدود أن تكون مصدِّرة للأسلحة أيضًا، ففي سوريا على سبيل مثال كان أحد أسباب قدرة الجماعات الجهادية على الصمود هو براعتَها القتالية المستمدَّة من الخبرة المكتسبة في العراق وإمكانية حصولها على إمدادات الأسلحة. كذلك يستفيد الإرهاب العابر للحدود وحركات التمرد المحلّية أيضًا من الأنشطة الإجرامية ومن استغلال السكّان المحلّيين عبر أشكال مختلفة من الابتزاز.

المتطرفون العابرون للأوطان والصراعات المحلية

إنّ وجود شبكات إرهابية عالمية يمكن أن يولّد نزاعات محلية بسيطة من خلال توفير التمويل والأسلحة والمقاتلين. ويرتبط تمويل المجموعات بالشبكات الجهادية السلفية الدولية التي هي في الأساس منظمات إرهابية عابرة للحدود، ذات أهداف معادية للغرب تُموَّل من أثرياء في العالم وخصوصًا من منطقة الخليج؛ كما أنّ الولاء للمنظّمة يجعلها على صلة بمصادرها المالية. ويؤثّر الإيديولوجيون والمموِّلون من خلال شبكات التواصل الدولية على تحديد هوية وولاء وممارسات المقاتلين والمتمرّدين المحليين، وهذا ما يتيح للاعبين الدوليين التدخّل في الصراعات المحلية كما أنه يمكن للثوار المحليين أن يتواصلوا مع شبكات دولية للحصول على الدعم. إن الجذب المتبادل بين المتمردين المحليين وشبكات التواصل الجهادية الدولية هو عامل مهم يساهم في انتشار التطرف العنيف. وتُثبِت النزاعات في الشيشان ومالي كيف يمكن للتمويل الكامل لشبكات الإرهاب العابرة للحدود أن يجسّد الصراعات المحلية ويحدِّد مسار الصراع وطبيعته.

كان الصراع في الشيشان انفصاليًا وقوميًا في أوائل التسعينيات إلى حد كبير وكان الاستقلال هو الهدف الرئيسي. أُعلن عن الجمهورية الشيشانية عام 1991 عندما تفكّك الاتحاد السوفياتي؛ وفي عام 1994 حدث الغزو الروسي للشيشان. ما حدث في الواقع آنذاك هو أنّ الصراع تحوّل من الدفاع عن هوية وطنية شيشانية إلى الدفاع عن الهوية المسلمة. وتبعًا

لذلك تمّ إعلان الشيشان كدولة إسلامية عام 1996، وهكذا توافد المقاتلون الأجانب إلى القوقاز.

في تحليل حول تطور المقاومة الشيشانية من القومية نحو التوجّه الإسلامي المتشدِّد في التسعينيات، لاحظت الباحثة جولي ويلهلمسن التالي: "من الواضح جدًا أنّ الدافع الرئيسي وراء تبنّي الإسلام السياسي والإسلام الراديكالي المتعلّق بالرغبة في الالتزام بهذه الأيديولوجيات قد أعطى وفرًا في الموارد المالية والبشرية... يمكن للمال أن يشتري الأفكار". وعندما وجد القادة الشيشان أنفسهم في موقف ضعف وعزلة بعد المواجهة الوحشية مع روسيا (التي شملت تدمير العاصمة غروزني عامَي 1994 و1995)، تواصلوا مع الجهات والفاعليين والمنظّمات في الشرق الأوسط وآسيا من أجل الحصول على الموارد والمقاتلين. ومن خلال ترحيبهم وتشجيعهم للمساعدة الجهادية السلفية الدولية لم ينجح المتمردون الشيشان إلا في تقوية تصميم الروس على سحق التمرد. وقد دفع انتصار روسيا المقاتلين الشيشان إلى الهجرة نحو صراعات خارجية أخرى (تحوّلوا إلى قوّة قتالية مهمّة لدى الجهاديين في الحرب الأهلية السورية)، وبالتالي سيساهمون في نشر التطرف.

هل يفوز المتطرفون في الحروب الأهلية؟

عادة ما تنتهي الحروب الأهلية بانتصار عسكري من جانب واحد أو بتسوية تفاوضية واتفاق سلام. وحسب النموذج المتعارف عليه فإنّ الحكومات المحلية ومناصريها يستبعدون إمكانية التفاوض مع المتطرّفين الجهادين الذين يُعتبَرون غير جديرين بالثقة مطلقًا وعقائديين معادين للتسويات. لو كانت عمليات التفاوض صعبة التحقيق، هل يبقى المتطرفون قادرين على الفوز؟ وهل الأيديولوجية المتطرّفة هي بحد ذاتها نقطة إيجابية؟ إنّ الإجابة على هذه الأسئلة متفاوتة، لقد استنتج كلٌ من مونيكا دوفي توفت ويوري جوكوف أنّ ارتباط الجماعات المسلّحة بالقضايا المتطرّفة العابرة للحدود وتجنيد المقاتلين الأجانب أقل عرضة للإجراءات الحكومية لأنها لا تعتمد على السكان المحليين للحصول على الدعم، وليست مرتبطة بالمصالح المحلية. وهي لا تبالي بتأثير الحكومات القمعية على المدنيين؛ ذلك أن المحرّك لهذه الجماعات في هذا الإطار ليس معركة من أجل كسب القلوب والعقول إنما هو مسألة نقاوة القضية بِرُمّتها.

تَدل القضية الشيشانية على أنّ انتشار السلفية الجهادية داخل الصراعات المحلية تتسبّب بتجزئة التنظيم بسبب الخلافات حول الأهداف والاستراتيجيات، بينما يكون التماسك في حينه مهمًا للفوز. لكن عائشة أحمد تشير إلى أنّ المتطرّفين متعدّدي الجنسيات أقل عرضة للانقسام من الجماعات المحلية، التي عادة ما تنقسم بسبب المصالح الضيقة والالتزامات والولاءات." من ناحية أخرى، يصف محمد حافظ الجهاديين "الأخوة" المناضلين الذين يخسرون الحروب الأهلية بسبب آرائِهم المتشدّدة وغير المتسامحة وميلهم لقتل المدنيين وخاصة المسلمين منهم على أنّهم مرتدين، إذ بنتيجة ذلك هم يُبعِدون مناصريهم. أما فيما يتعلق بالخسائر الجهادية في الحروب الأهلية في الجزائر والعراق وسوريا، فلا يتفق حافظ مع باربرا والتر التي تزعم بأنّ لدى المتطرّفين قدرة تفوق قدرة المعتدلين في الحروب الأهلية، فهي تقارب مسألة الخيار الأيديولوجي كقرار استراتيجي، وهي بذلك تنحاز إلى وجهة النظر القائلة بأنّ الجماعات المحلية قد تدخل في الجهاد على الصعيد الدولي لأسباب نفعية. تستخلص والتر ذلك من كون الجهاديين هم أكثر المقاتلين فعالية والأكثر قدرة على طمأنة الأنصار بأنّهم لن يكونوا فاسدين بمجرد وصولهم إلى السلطة، فهم قادرون على كسب المعتدل والمتطرف. والناس يريدون أن يكونوا مع الجهة الفائزة بغضّ النظر عن الأيديولوجيا، وكذلك تشير تقارير فورتنا بايج إلى أنّ الجماعات التي تستخدم الإرهاب في الحروب الأهلية لا تفوز غالبًا.

هل لدى المقاتلين الأجانب الذين اعتنقوا الأيديولوجيا المتطرفة أهلية أو مصداقية على أرض المعركة بالنسبة لمقاتلي الحروب الأهلية عمومًا؟ مجددًا، الإجابة هي كلا صراحة. استنادًا إلى المقابلات مع المقاتلين الأجانب في جبهة النصرة وداعش في سوريا، تستخلص فيرا ميرونوفا أنّ تميّز هؤلاء هو امتلاكهم للمعرفة (بما في ذلك المهارات اللغوية والتقنية) والخبرة، وقدرة الوصول إلى مصادر التمويل، والتفاني والولاء للقضية (فهم في الحد الأدنى غير قادرين على الانشقاق لأنه ليس لديهم مكان يذهبون إليه) والدعاية. والمقاتلون الأجانب هم غالبًا السفاحونَ في فيديوهات قطع الرؤوس، والسكان المحليين يتفادونهم جزئيًا بسبب عقبات اللغة التي تمنع التواصل (معظم المقاتلين الأجانب لا يتكلّمون العربية). وفي نفس المنحى السلبي، فإنّ عقبة اللغة هي أيضًا عائق أمام فعالية القتال.

يُعتَبَر المقاتلون الأجانب بشكل خاص أكثر رفضًا للتسويات وأكثر إصرارًا على القتال حتى النهاية، وبالنتيجة إذا كان الجهاديون غير قادرين على الانتصار في حرب ما فإنّ وجود

المقاتلين الأجانب قد يجعل الحروب الأهلية أطول وأكثر تعقيدًا. إن التبعات الملقاة على عاتق الفائز تتخطّى المدى القصير للحرب. ويرى بعضُ المحللين أنّ الجهاديين المنتصرين ينتقلون إلى الهجمات العابرة للحدود في بلادهم (مثل الهجمات في باريس عام 2015)، لكن المقاتلين الأجانب المهزومين لا يفعلون ذلك، ويعود السبب (إلى حد كبير) إلى بقاء عدد قليل منهم على قيد الحياة. الفرضية هنا هي أنّ انتصار المتمرّدين ينتج عنه فائض من المقاتلين الأجانب. ويمتلك قدامى المحاربين خبرات في التعامل مع الأسلحة والمتفجّرات والقدرة على استقطاب المجنّدين الجدد؛ وخبرتهم وأداؤهم الجيد هو محل اعتبار، إذ لم يكونوا بالضبط مرتزقة، وهم قادرون على الحركة، ويمكن أن ينتقلوا من صراع إلى آخر طالما توجد حروب أهلية يمكن خوضها.

تدخّلات الأطراف الثالثة والإرهاب العابر للحدود

يتّفق معظم المحللين على أنّ تدّخل الطرف الثالث لإعادة الاستقرار للنظام يزيد من خطر الإرهاب بالمجمل، وخاصة العمليات الانتحارية، وذلك لأسباب مختلفة وآليات متعددة. الاحتلال الأجنبي للأراضي المسلمة بشكل عام يعطي المتطرّفين أداة دعائية فعّالة. ويفيد بعض الدراسات أنّ أنواع محدَّدة فقط من التدخّل هي التي تستتبع إرهابًا كردة فعل على الاحتلال، وخاصة تلك المرتبطة بالاستراتيجيات السياسية، بما يعني تفضيل فئة داخل هذا الصراع على غيرها، وذلك لاستبدال نظام بآخر أو للاستحصال على أراضٍ معينة. إنّ التدخّلات الإنسانية لم تؤسِّس لإيجاد هذه المعادلات العكسية، وعليه فإنّ قوات حفظ السلام والمنظّمات الإنسانية هي غالبًا المستهدَفة من قبل المتطرّفين على أرض المعركة في الحروب الأهلية. كما أنّه يُنظَر إلى الأمم المتحدة على أنّها أداة للغرب: ضربت الجماعات الجهادية مقر الأمم المتحدة في بغداد عام 2003 وفي الجزائر عام 2007.

إنّ الهجمات الإرهابية الانتقامية التي تحدث خارج ساحة القتال ضد الطرف الثالث الذي يتدخّل لاستعادة النظام أو لدعم الحكومة المحلية هي أمر شائع. على سبيل المثال، شنّت حركة الشباب الصومالية هجمات في كل من أوغندا وكينيا على أهداف مدنية كانت آثارها مدمّرة، وكذلك جرى الانتقام من الانتشار العسكري في الصومال التابع لقوات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام.

عندما يعقب الإرهاب العابر للحدود تدخّل الطرف الثالث

عندما يظهر الإرهاب بعد عملية التدخّل، ما هي تأثيراتُه؟ يقول بعض الباحثين إنّ حملات الإرهاب تقوّض عزم الطرف الثالث على الاستمرار في مسار الحرب الأهلية. ومن المرجح أن يزعزع الإرهاب الموجّه ضد الديمقراطيات هذه المسألة، فمن ناحية أخرى تعتقد الدول ربما أنّ الاستمرار في مواجهة الهجمات الإرهابية قد يساعد على خلق سمعة تختص بالقدرة على حل المسائل، وهذا ما قد كون مفيدًا في نزاعات مستقبلية. فبدل أن تستسلم أو تضعف، تعتمد الدول المستهدَفة هذا الاعتقاد ليكون لديها حافز للرد، ما قد يؤدي إلى دوامة تحديات وتحديات مضادة. ولكن حتى لو كان الإرهاب لا يجبر بشكل مباشر دول الطرف الثالث على التراجع عن التدخّلات الأجنبية (بما أنّ مشاركتها قد تنجم عن التزامات سياسة خارجية) فإن اللاعبين اللادولتيين يستمرون بالاعتقاد أنّ الإرهاب لا يزال فاعلًا ويتصرفون على هذا الأساس.

يقدّم تاريخ لبنان مثالًا ملائمًا لفهم هذه المعضلة، فالحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت عام 1975 يبدو أنّها لعبت دورًا بارزًا في طريقة تفكير أسامة بن لادن، الذي صرّح لاحقًا أنّ رؤية تدمير أبراج مركز التجارة العالمي مستوحاة من مشاهد تدمير بيروت من قبل "إسرائيل"، باعتبارها كارثة سمحت بها أميركا وتجاهلها العالم. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يُستشهَد بحزب اللّه كمثال للإرهاب الناجح الذي طرد الولايات المتحدة، ويُجمع الكل على أنّ سحب إدارة ريغان لقوات حفظ السلام الأميركية التي كانت من ضمن القوات المتعددة الأطراف التي كانت تهدف إلى وقف الحرب الأهلية اللبنانية أتى بعد تفجير مقرات مشاة البحرية الأميركية عام 1983 – وهذه من أوائل الهجمات الانتحارية والأكثر فتكًا، وقد أودت بحياة 241 شخصًا في الخدمة. لكن مؤخرًا يوفّر الكشف عن بعض محتويات الأرشيف السرية دلالات تناقض هذه الفكرة ربما. بدل تغيير المسار، تضاعف دعم مسؤولي الإدارة الأميركية الذين دعوا إلى التدخّل منذ البداية نتيجة للخسائر البشرية العالية، في حين أنّ معارضي التدخّل ازدادت قناعتهم بأنّ التدخّل كان خطأ من الأساس. في الواقع، إن انهيار الجيش اللبناني الوطني في أوائل عام 1984 هو الذي أدّى إلى انسحاب قوات حفظ السلام الأميركية.

وهناك مسألة متصلة بهذا الإطار تستدعي النقاش أيضًا. لماذا لم ترد الولايات المتحدة على تفجير عام 1983؟ كتب مستشار الأمن القومي للرئيس ريغان روبرت مكفارلين في الذكرى الخامسة والعشرين للتفجير كاشفًا أنّه رغم موافقة الرئيس على الاشتراك في الضربة الجوية

الأميركية الفرنسية ضد قواعد حزب الله في لبنان، إلا أنّ وزير الدفاع آنذاك أجهض المهمة. اعتبر مكفارلين أنّ انسحاب المارينز بمثابة مأساة وهزيمة سياسية مكلفة شجّعت تنظيم القاعدة، إذ إنّ زعماء التنظيم الإرهابي تعلموا درسًا وهو أنّ الإرهاب لن يُعاقَب وأنه لا يزال فعّالًا.

الاستنتاج والتوصيات

إنّ تهديد الإرهاب العابر للحدود الوطنية عبر منظمات مثل داعش والقاعدة لا يمكن معالجته دون مراعاة تداخل الإرهاب بالحرب الأهلية والتدخّل العسكري. يجب أن تهتم الولايات المتحدة بالاضطرابات في بقية دول العالم، حتى لو لم تعد الأهداف متعلّقة فقط بنشر القيم الديمقراطية أو الاضطلاع بمسؤولية الريادة العالمية. إنّ رؤية المشكلة بشكل جيد تتطلّب اعتماد أفق زمني طويل الأمد بالإضافة إلى الصبر. ويجب أن تكون الاستراتيجية محضّرةً مسبقًا ومرتكزةً على إطار متكامل، بدل أن تكون كرد فعل على أزمات آنية. إنّ الاعتراف بالظروف التي بموجبها تظهر التهديدات يسمح للحكومات باتخاذه تدابير دفاعية ومخفَّفة قبل نشوب الأزمة التي تتطلّب (أو يبدو أنها تتطلب) التدخل العسكري.

قد يكون التهديد الإرهابي الآني مظهرًا من مظاهر الصراعات عميقة الجذور التي يتم تنشيطها بعد التدخلات العسكرية. لاستعمال القوة مزاياه المباشرة، لكنّ ذلك قد يطيل أمد الصراع بدلًا من تخفيفه، لأنّ عواقبه تتفاقم مع مرور الوقت. يمكن للقوة العسكرية أن تدمّر قاعدة إرهابية، وتتخلّص من قادة بارزين، وتعطّل العمليات على المدى القصير، ولكنّها قد تزيد اللا إستقرار المحلي، تحفّز الهجمات الإرهابية العابرة للحدود على المدى الطويل.

كما أنّ هناك مضاعفات إضافية عندما ينوي التدخّل الأجنبي الانتقام من الإرهاب أو الدفاع عن حكومة مهدَّدة، فهذا يحفّز الإرهاب والاضطراب الداخلي أكثر، كما أنّ الطرف الثالث يجد صعوبة في التحلّل من التزاماته لأنّ حليفه الداخلي لا يمكنه أن يوفّر الأمن. وقد بدأت الدولة الإسلامية بإعادة تشكيل صفوفها في سوريا والعراق بعد الانسحاب المفاجئ للقوات الأميركية في تشرين الأول عام 2019. وأدى تقليص المساعدات الإنسانية وجهود إعادة تثبيت الأمن إلى تسريع الفوضى الناتجة عن فراغ السلطة.

هذه الرؤية توفّر أسسًا لتوصيات للقوى الخارجية المعنية بالاستقرار في أجزاء حرجة من العالم:

العمل من خلال الشركاء. تعمل الأطراف الثالثة في معظم الحالات من خلال الحكومات المحلية الحليفة للترويج لاستتباب الأمن والنظام. ففي الدول الضعيفة التي يتحدّاها اللاعبون العنيفون اللادولتيون يجب أن تتجاوز الجهود الوقائية التي يقوم بها الحلفاء الأجانب القدرات العسكرية، وذلك للوصول إلى تقديم الاستشارة لقطاع الأمن والترويج لشرعية موثوق بها ومؤسسات حكومية فعّالة.

الانخراط في تخطيط منطقي ومنسّق وطويل الأجل. بالنسبة لقوى عظمى خارجية كالولايات المتحدة، الراغبة في تخفيف أو احتواء تطوّر العنف والإرهاب في المناطق البعيدة، يتطلّب القيام بفعل مناسب سياسةً وأدوات مختلفة يمكن إدخالها في إطار وكالات حكومية متعدّدة، وهذا يتطلّب تطوير استراتيجية مدروسة وطويلة الأجل. وبالتالي فإنّ جهود الطرف الثالث ضمن جهود محاربة الإرهاب يجب أن تتضمّن أنشطة الدفاع عن الوطن، واستراتيجية للتواصل والاتصالات، وتوفير المساعدة الأمنية للشركاء المحليين، والمساعدة الإنمائية، وجهود إعادة الأمن لمرحلة ما بعد النزاع، والمساعدات الإنسانية. مثل هذا الجهد المنسَّق يجب أن يكون بقيادة مدنية واسعة تستند إلى تطوير خبرات ضليعة بالإطار المحلّي. إن الصراعات التي تثير قلق القوى الخارجية معقَّدة للغاية، وليس هناك من بديل للمعرفة المعمَّقة والتآلف مع الظروف المحلية.

استعمال القوى العسكرية كملاذ أخير. يجب أن يكون استخدام القوة العسكرية للجيوش الخارجية لمواجهة الإرهاب الملاذ الأخير، إذ إنّ الظروف التي تحكم هذا الخيار يجب أن تكون محدَّدة سلفًا لاستباق الأزمة. وتُعتَبَر التدخّلات الواسعة التي تستدعي عددًا كبيرًا من الوحدات القتالية على الأرض نادرة، لكنّ استعمال سلاح الطيران والقوى الخاصة حول العالم أصبح خيارًا معتادًا بشكل متصاعد. وقد أدّى الاعتماد على سلاح الطيران، وخاصة الطائرات المسيّرة، إلى انتشار القواعد العسكرية الأميركية، وبالتالي جعل الوجود الأميركي أكثر انكشافًا وبرهن أنّ الحليف المحلّي بات أكثر اعتمادًا على الدعم الأجنبي. ولا تزال مسألة فعالية غارات الطائرات المسيّرة موضع جدل، وهنا تبرز الحاجة إلى جعل النهج الذي من خلاله تُنتقَى الأهداف أكثر شفافية، لتصبح خطوة إلى الأمام نحو مصداقية وشرعية أكثر تماسكًا. كذلك

من الضروري أيضًا تجنّب الخسائر المدنية، وذلك ليس لتأثيرها على الرأي العام في البلد المضيف فقط بل أيضًا للحفاظ على دعم الجمهور العريض في بلد القائم بالتدخّل.

إشراك كل المجموعات ذات الصلة في المفاوضات لإنهاء النزاع. نادرًا ما تكون المجموعات الجهادية قادرة على تحقيق انتصار حاسم في حرب أهلية، لكنها تستطيع الاستمرار في القتال لفترة طويلة وبشراسة كافية للمحافظة على حالة مراوحة تصبح ذات كلفةٍ عالية لا تُحتمَل، خاصة إذا منعت الطرف الثالث من الانسحاب من التزامه العسكري غير الشعبي الذي يزيد من خطر التعرض للهجمات الإرهابية في بلد الطرف الثالث. إنّ التفاوض مع المتطرّفين قد يكون بالتالي خيارًا قابلًا للتطبيق لحل الصراع، ولكن يجب أن يكون مصمَّمًا بعناية بشكل يناسب الوضع، مستندًا إلى معرفة واسعة النطاق بالشأن المحلي، مع تصوّر دقيق حول الأطراف التي يجب أن تكون طرفًا على طاولة المفاوضات. يقدّم الاتفاق حول الحرب الأهلية الجزائرية عام 2000 نموذجًا ثنائيًا بديلًا، حيث يجمع بين الهزيمة العسكرية وتدابير المصالحة، خاصة العفو عن أفراد مقاتلين بدلًا من المساومة مع المعارضة ككتلة واحدة جامعة. يمكن قياس منح العفو استنادًا إلى خطورة الجرائم التي ارتكبها الفرد، لكن إنهاء الحرب في الجزائر لم يمنع النزاع الإقليمي أو حصّن الجزائر من هجمات إرهابية عالية التدمير من حين لآخر، ومنها هجمات شُنَّت انطلاقًا من حدودها.

لا يزال هناك حدود لما يمكن القيام به للحد من خطر الإرهاب العابر للحدود. ولا يمكننا أن نتوقّع سوى تقدّم تدريجي بطيء نحو هذا الهدف. وينبغي على الحكومات أن لا تبالغ في التهديد وأن لا تبالغ في النتائج المرجوّة، فبعض الأهداف الاستراتيجية طموحة جدًا لتكون قابلة للتحقيق، والقضاء السريع على السلفية الجهادية العنيفة في جميع أنحاء العالم هو واحد من هذه الأهداف.

الإنجيلي المتصهين ريتشارد غرينيل:
رجل ترامب لإدارة الاستخبارات القومية[1]

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 19 شباط 2020 تعيين سفيره في ألمانيا ريتشارد غرينيل، مديرًا لوكالة الاستخبارات القومية الأميركية بالإنابة. وقال ترامب "يسرني أن أعلن أن سفيرنا الذي يحظى باحترام كبير في ألمانيا، ريتشارد غرينيل، سيصبح مدير الاستخبارات الوطنية بالإنابة. لقد مثل ريك بلدنا بشكل جيد للغاية وأتطلع إلى العمل معه".

وتأتي أنباء هذا التعيين، التي نشرت لأول مرة في صحيفة نيويورك تايمز، في الوقت الذي يواجه فيه ترامب موعدًا نهائيًا في 11 آذار لترشيح مدير جديد لوكالة الاستخبارات القومية، أو تعيين مدير جديد بالإنابة للوكالة، لأن القانون الفيدرالي كان يمنع المدير السابق للوكالة بالإنابة "جوزيف ماغواير" من الاستمرار بشغل المنصب بعد ذلك التاريخ. ووفقًا لمسؤول كبير في الإدارة الأميركية، سيحتفظ غرينيل بمنصبه كسفير لأميركا في ألمانيا أثناء إشرافه على عمل الاستخبارات القومية[2].

ويُعتَبَر منصب مدير الاستخبارات القومية منصبًا هامًا وحساسًا لأن مكتب المدير مسؤول عن عمل 17 وكالة استخبارات أميركية (منها وكالة المخابرات المركزية CIA، ومكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، ووكالة الأمن القومي NSA)، وعن رفع تقرير مجمّع الاستخبارات اليومي لمكتب الرئيس الأميركي صباح كل يوم، بالإضافة إلى صفته الاستشارية المباشرة لكل من الرئيس ومجلس الأمن القومي ووزارة الأمن الداخلي في قضايا الأمن القومي[3]. انطلاقًا من

---

[1] إعداد: علي مراد

[2] Kaitlan Collins, Zachary Cohen, Kylie Atwood and Lauren Fox, “Trump names staunch loyalist and current US Ambassador to Germany Richard Grenell as acting intelligence chief”, CNN, February 20, 2020. https://cnn.it/2SWHAmG

[3] Nina Agrawal, “There's more than the CIA and FBI: The 17 agencies that make up the U.S. intelligence community", Los Angeles Times, January 17, 2017. https://lat.ms/2Pkaj2h

حساسية المنصب برزت انتقادات عديدة للرئيس الأميركي على خلفية قراره بتعيين غرينيل كونه لا يملك أي رصيد أو خبرة تؤهّله لإدارة مجمع الاستخبارات، واتُهم ترامب بأنّه يغامر بخطوة تعيين غرينيل انطلاقًا من سعيه لتقريب الذين يدينون له بالولاء، بغضّ النظر عن خلفياتهم ومؤهلاتهم[4].

من هو غرينيل؟

من مواليد عام 1966 في ولاية ميتشيغان الأميركية، تربّى في كنف عائلة إنجيلية مؤيّدة لكيان العدو الإسرائيلي[5]. حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة الحكومية والعامة من جامعة إيفانجيل في سبرينغفيلد بولاية ميسوري الأميركية، وعلى درجة الماجستير في الإدارة العامة من كلية جون إف كينيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفارد.

عُيِّن غرينيل عام 2001 من قبل الرئيس الاميركي الأسبق جورج بوش الابن مديرًا للاتصالات والدبلوماسية العامة في الممثلية الدائمة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة. استمر غرينيل في هذا المنصب حتى نهاية ولاية بوش الابن الثانية عام 2008، ليكون بذلك أكثر متحدث باسم البعثة الأميركية في الأمم المتحدة مدة في المنصب. عاون غرينيل خلال عمله في الأمم المتحدة أربع سفراء أميركيين هم جون نيغروبونتي، وجون دانفورث، وجون بولتون، وزلماي خليلزاد.

وقبل توليه منصبه في الأمم المتحدة، كان غرينيل قد عمل كمتحدث باسم كل من مكتب حاكم نيويورك جورج باتاكي، وعُمدة سان دييغو سوزان غولدنغ، وعضو الكونغرس مارك سانفورد، وعدد من المرشحين السياسيين على مستوى انتخابات الولايات والانتخابات الفيدرالية، بما في ذلك ثلاث حملات رئاسية أميركية[6].

---

[4] Emma Tucker, "Trump Names Loyalist Richard Grenell as Head of Intelligence", The Daily Beast, Feb, 19, 2020.
https://bit.ly/37Xl3tY

[5] في مقابلة مع صحيفة Jüdische Rundschau الشهرية التابعة لـ "الاتحاد الصهيوني الفدرالي في ألمانيا"، يقول غرينيل بأنّ أمّه تضع لافتة عند عتبة بيتها مكتوب عليها "صلوا لأجل سلام إسرائيل"، وهو يؤكّد أنّه يصلي لأجل إسرائيل بشكل يومي. للمزيد أنظر:
https://www.jns.org/a-strong-friend-of-israel-in-berlin/

[6] US Embassy & Consulates in Germany, "Ambassador Richard A. Grenell Biography", accessed on February 24, 2020.

أسّس غرينيل عام 2009 شركة "كابيتول ميديا بارتنرز" للخدمات الإعلامية، وهي شركة استشارية دولية في مجال الإعلام الاستراتيجي والشؤون العامة ولها مكاتب في لوس أنجلوس وسان فرانسيسكو ونيويورك وواشنطن. تعاقد مع شبكة "فوكس نيوز" كمعلّق ومحلّل سياسي وكتب مقالات في العديد من وسائل الإعلام الأميركية كصحيفة وول ستريت جورنال ، وشبكة سي بي أس نيوز، وشبكة سي أن أن، ومجلة بوليتيكو[7].

عمل غرينيل عام 2012 لفترة وجيزة كمتحدث رسمي باسم المرشح الرئاسي الجمهوري ميت رومني، لكن مخاوف بعض الجمهوريين آنذاك على صورة رومني كمرشح يمثّل الحزب المحافظ وسعيًا لإرضاء الجمهور الديني المحافظ دفعهم للضغط على غرينيل ليستقيل، نظرًا إلى كونه مثليًا يفاخر بميوله[8].

غرينيل السفير في ألمانيا

في أيلول عام 2017 رشح الرئيس الأميركي دونالد ترامب ريتشارد غرينيل ليصبح سفير الولايات المتحدة في ألمانيا. بعد تأخير مجلس الشيوخ لجلسة المصادقة على الترشيح، صودِق على تعيين غرينيل في 26 نيسان عام 2018، وقام بأداء اليمين الدستورية في 7 أيار عام 2018، ليصبح غرينيل أعلى مسؤول مثلي الجنس في الإدارة الأميركية الجمهورية[9].

بعد ساعات على توليه منصبه في برلين كسفير للولايات المتحدة، هاجم غرينيل دبلوماسيين ورجال أعمال ألمانًا مغرّدًا في حسابه على تويتر بأنّ "الشركات الألمانية التي تعمل في إيران يجب أن تنهي عملياتها على الفور"، الأمر الذي أعطى انطباعًا لدى مسؤولين ألمان وأوروبيين بأنّ السفير الجديد يهدّدهم، فطالب بعضهم بأن يُستَدعى من قبل الخارجية الألمانية[10].

---

https://de.usembassy.gov/our-relationship/our-ambassador/

[7] LinkedIn, "Richard Grenell Profile", accessed on February 24, 2020.
https://www.linkedin.com/in/richard-grenell-750b6a4

[8] Jennifer Rubin, "EXCLUSIVE: Richard Grenell hounded from Romney campaign by anti-gay conservatives", The Washington Post, May 1, 2012.
https://wapo.st/37W9m6V

[9] The Washington Times, "Gay ambassador sworn in by Mike Pence", May 7, 2018.
https://bit.ly/38WNDgp

[10] Antonia Blumberg, "New U.S. Ambassador To Germany Offends Hosts Just Hours Into His First Day", The Huffington Post, 05/09/2018

في حزيران عام 2018، أثار غرينيل الجدل مجددًا عندما صرّح لموقع أميركي يميني بإخبار بريتبارت بأنّه يعمل على "التمكين الكامل للمحافظين في جميع أنحاء أوروبا"، ما أدّى إلى وصف تصريحه بأنه خرق للمادة 14 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، ودعا سياسيون ألمان بارزون إلى طرد أو استبدال غرينيل بسفير آخر[11].

في كانون الثاني عام 2019، صرّح غرينيل لصحيفة ألمانية أن "الشركات الأوروبية المشاركة في مد خط أنابيب الغاز "نورد ستريم 2" من روسيا إلى ألمانيا هي في خطر دائم، لأنّ العقوبات الأميركية ممكنة دائمًا". وفي هذا السياق، بعث برسائل خطية إلى الشركات الألمانية المشاركة في تنفيذ المشروع المذكور مكرّرًا تهديده بالعقوبات. ردًا على ذلك، قالت رئيسة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (حزب أنجيلا ميركل) أنجيلا كارينباو إنّ "السفير الأميركي يتصرّف بطريقة دبلوماسية غير عادية إلى حد ما"[12].

في 11 كانون الثاني عام 2019 نشرت صحيفة "دير شبيجل" ملفًا شخصيًا عن غرينيل استنادًا إلى مقابلات مع 30 دبلوماسيًا أميركيًا وألمانيًا ومسؤولين حكوميين ومشرّعين وجماعات ضغط وخبراء في مجال الفكر. وذكرت المجلّة أنّ "جميع هذه المصادر تقريبًا ترسم صورة للسفير تشبه بشكل ملحوظ صورة دونالد ترامب، الرجل الذي أرسله إلى برلين. الغالبية العظمى منهم يصفون غرينيل بأنه شخص همجي نرجسي، لا يكاد يتحمل النقد"[13].

ومنذ تعيينه سفيرًا في ألمانيا، دأب غرينيل في تصريحاته وكتاباته وتغريداته على التحريض لتصنيف ألمانيا وكل دول الاتحاد الأوروبي حزب اللّه كله (ما يُسمّى الجناح السياسي إضافة لما يسمى الجناح العسكري) على قوائم ما يسمى الإرهاب وفرض عقوبات عليه[14]. وفي أحدث

---

https://bit.ly/32l5mfb

11 Philip Oltermann, "New US ambassador to Germany under fire for rightwing support", The Guardian, June 4, 2018.

https://bit.ly/3a0J3hj

12 Patrick Donahue, "Merkel Ally Pushes Back on Trump Envoy's Russian Pipeline Threat", Bloomberg, January 14, 2019.

https://bloom.bg/2wlm2kZ

13 Konstantin von Hammerstein, "Trump's Ambassador Finds Few Friends in Germany", January 11, 2019.

https://bit.ly/32nMw7d

14 DW, "Germany needs to ban Hezbollah, US Ambassador Grenell says", 06.09.2019

مقال له حول حظر حزب اللّه في ألمانيا والاتحاد الأوروبي قال غرينيل إنّ على الحكومة الألمانية حظر حزب اللّه لأنّ البرلمان الألماني دعى إلى ذلك خلال عام 2019". وأدعى في مقاله بأنّ "التطورات الأخيرة تُظهِر أنّ الحكومة الألمانية مستعدّة للعمل، وذلك باستخدام الأدوات القانونية المتاحة لحرمان وكيل الإرهاب الإيراني من القدرة على التخطيط والتجنيد وجمع الأموال على الأراضي الألمانية. يجب على الاتحاد الأوروبي أن يحذو حذو البرلمان الألماني وأن يصنّف حزب اللّه بأكمله كمنظمة إرهابية"[15].

https://bit.ly/3c05Zz4

[15] Politico, "Why EU should ban Hezbollah", January 22, 2020
https://www.politico.eu/article/why-eu-should-ban-hezbollah/

دوروثي شيا

السفيرة الأميركية الجديدة في لبنان[1]

في 11 تشرين الأول عام 2019 أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب قرر ترشيح الدبلوماسية الأميركية دوروثي شيا (Dorothy Shea) لتشغل منصب السفيرة الجديدة في لبنان بدل السفيرة إليزابيث ريتشارد. وعرّف بيان البيت الأبيض شيا بأنّها تشغل منصب نائب رئيس بعثة سفارة الولايات المتحدة الأميركية في القاهرة، وقد عملت سابقًا كنائبة المسؤول الرئيسي في القنصلية الأميركية العامة في القدس، ومديرة لمكتب المساعدات لآسيا والشرق الأدنى في دائرة السكان واللاجئين والهجرة في وزارة الخارجية، وكانت قد عملت كمستشارة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي.

وأشار بيان البيت الأبيض إلى أنّ دوروثي شيا عملت خلال سنوات خدمتها في وزارة الخارجية كمستشارة سياسية واقتصادية في سفارة الولايات المتحدة في تونس، ومسؤولة سياسية في سفارة الولايات المتحدة في تل أبيب. وكانت قد نُقِلَت من وزارة الخارجية إلى مجلس الأمن القومي لتشغل منصب مديرة مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجلس، وفي مطلع القرن الحالي عملت كمساعدة خاصة للمبعوث الخاص حول قضايا جرائم الحرب في وزارة الخارجية[2]. حصلت شيا على بكالوريوس في الشؤون الخارجية من جامعة فرجينيا عام 1988، وعلى الماجستير في الخدمة الخارجية من جامعة جورج تاون عام 1991،

---

[1] إعداد: علي مراد

[2] The White House, “President Donald J. Trump Announces Intent to Nominate and Appoint Individuals to Key Administration Posts”, October 11, 2019.
https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/president-donald-j-trump-announces-intent-nominate-appoint-individuals-key-administration-posts-19/

وماجستير في استراتيجية الأمن القومي من كلية الحرب الوطنية عام 2011، وهي تجيد اللغتَين الفرنسية والعربية[3].

وبحسب ما نُشر عنها في مواقع إخبارية ومجلات ومواقع التواصل الاجتماعي، يمكن القول إنّها نشطة في مبادراتها في المناطق والبلدان التي تعمل فيها، ففي 30 تشرين الأول الماضي نشر حساب السفارة الأميركية في القاهرة على موقع تويتر تغريدة مرفقة بصورة لدوروثي شيا وهي تقود مشاركة بعثة السفارة في حملة للتبرع بالدم[4]. وخلال عملها في القنصلية العامة الأميركية في القدس كتبت مقالًا نُشِر في "مجلة الخدمة الخارجية" التابعة لوزارة الخارجية، تحدثت فيه عن تعرّفها إلى رسام إسرائيلي بعد أن جذبتها رسوماته (المليئة بالخراف) التي كانت قد عُلِّقَت على جدران بهو فندق الملك داوود في غرب القدس، حيث كانت تشارك في تدوين وقائع جلسات التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين. تقول شيا في مقالها أنها أُعجِبَت بالسبب الذي دعى الرسام الإسرائيلي مناحي كاديشمان لرسم الخراف، لأنه حاول التعبير عن قصّته مع ابنه الذي تجنّد في الجيش الإسرائيلي بقصة النبي إبراهيم مع ولده الذي أراد ذبحه وافتداه بكبش[5].

في 17 كانون الأول عام 2019، وخلال جلسة الاستماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الخاصة بالمصادقة على تعيينها، تحدّثت دوروثي شيا في كلمتها المكتوبة عن رؤيتها للموقف الأميركي حيال لبنان فقالت:

---

[3] LinkedIn Profile for Dorothy Shea, accessed Feb. 3rd, 2020.
https://www.linkedin.com/in/dorothy-shea-09147619

[4] Official Twitter account for US Emabssy Cairo, Oct. 30, 2019.
https://twitter.com/USEmbassyCairo/status/1189520494741114880?s=20

[5] Dorothy Camille Shea, "Those Unlikely Foreign Service Friendships", The Foreign Service Journal, April 2018.
https://www.afsa.org/those-unlikely-foreign-service-friendships

"تكمن في صميم اهتماماتنا بلبنان الجهود الرامية إلى ضمان دولة مستقرة ومزدهرة يمكننا أن نتشارك معها بفعالية لتعزيز المصالح الحيوية للأمن القومي [الأميركي] في البلد والمنطقة. إن العمل مع المجتمع الدولي والشعب اللبناني للتصدي لاستقراره المتعثّر الآن هو في صميم المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، ويظل حاسمًا لضمان نجاحنا في جهودنا لهزيمة داعش وتعزيز الاستقرار الإقليمي ومواجهة تأثير إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة".

وحول الوضع الاقتصادي في لبنان قالت شيا:

"إلى أن يتبنى قادة لبنان السياسيون الحاجة إلى إصلاح حقيقي ودائم، لن تنجح أي حكومة. لكن إذا تبنى القادة التغيير، فنحن على استعداد للعمل مع الحكومة والشعب لإعادة بناء اقتصاد لبنان المدمر"[6].

[6] Senate Foreign Relations Committee, "Statement of Dorothy C. Shea, Nominee for U.S. Ambassador to the Lebanese Republic Testimony before the Senate Foreign Relations Committee", December 17, 2019.
https://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/121719_Shea_Testimony.pdf

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon